



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية



أي تمويل لأي اقتصاد؟ نماذج التمويل وإشكاليّاته

شيفيان عقيقي





أي تمويل لأي اقتصاد؟ نماذج التمويل وإشكاليّاته

فيقيان عقيقي

باحثة وصحافية اقتصادية

شارك في العمل البحثي: محمد بزيغ - طالب دراسات عليا في الاقتصاد.





مقدمة

ويفضّلون في حال اضطرابهم إليها التّلّطي وراء الصندوق لفرضها، خصوصاً أن أبرزها يتطلّب إعادة هيكلة القطاع العام خزان الزبائنية السياسية، وفرض ضرائب ورفع رسوم إضافية على شرائح المجتمع كافة، وخصخصة الأصول والموارد العامّة، بما يسمح بتحقيق فوائض ماليّة في الموازنة العامّة، وبالتالي دفع مستحقّات الدّين الجديد والفوائد المترتبة عليه، أو ما يُعرف تقنياً باستدامة الدّين، الذي يُعد أحد العوامل المُطمئنة، ولو أنه غير كافٍ، لجذب المستثمرين. مع ذلك، لا يوجد ما يؤدّد أن التفاوض مع صندوق النقد، على الرغم من سلبّيّاته، قد يصل أساساً إلى توقيع اتفاق.

في هذا السياق، ترفق الحكومة خطتها للتعامل مع إفلاس النظام المالي بنماذج تمويل عدّة مُجرّبة ومُستهلكة ولا تزال نتائجها ماثلة حتى اليوم مثل الشراكة مع القطاع الخاص، أو نماذج تهدف إلى الاستيلاء على ما تبقى من موارد عامّة وتجريد المجتمع منها مثل استخدام جزء من احتياطي البلاد بالعملات الأجنبية لتمليك جزء من المودعين مشاريع مختلفة أبرزها في الكهرباء، أو إنشاء صندوق من أصول الدولة تستخدم عائداته لدفع الدّين، فضلاً عن استخدام الذهب وربما تسويله عند الحاجة للعودة إلى نظام تثبيت سعر الصرف. تُطرح كلّ هذه النماذج بوصفها مصادر موعودة للنهوض، وحلاً سحرياً لكلّ الأزمات، بمعزل عن مخاطرها والمصالح الكامنة خلفها. الهدف الذي يجري العمل من أجله هو استجلاب تدفّقات بالعملات الأجنبية لتشغيل مُحرّكات النظام، ربطاً بركيزتين أساسيتين قائمتين منذ أربعينيات القرن الماضي: تقضي **الركيزة الأولى** بطرد الدولة وتحجيم دورها في الاقتصاد وتقليصه، فيما تقوم **الركيزة الثانية** على إلغاء أي قيد على حركة رأس المال وتدفّقات البضائع والأفراد عبر الحدود.

شكّلت هاتان الركيزتان دستور السياسات العامّة في هذه البلاد، الذي نشأت حوله مصالح عدّة، اندثر بعضها مع الوقت واستمرّ بعضها الآخر وتجدّر أكثر، لكنّه في كلّ الحالات نجح في تجريد غالبية شرائح المجتمع من ثرواته وموارده، وجنّده لخدمة هذه المصالح، وأعاد إنتاج أوجه البؤس نفسها، وآخرها ما نشهده راهناً بعد تعطل آليات عمل نموذج ما بعد الحرب في أواخر العام 2019.

يطغى الحديث عن التمويل وحجمه وسبل الحصول عليه على النقاش العام الدائر عن الأزمات التي يعانيها لبنان وتداعياتها وكيفية التعامل معها، ويظنّس النقاش في الأسباب التي أوصلت إلى هذه الحال. يأتي التركيز على التمويل كأته الهدف بذاته، لا وسيلة لتنفيذ الرؤى والخطط والمشاريع، لا سيّما أنّ الهدف الرئيس منه هو استجلاب تدفّقات جديدة بالعملات الأجنبية يُمكن استخدامها لخدمة مصالح الأقوى ضمن الترتيب الاجتماعي والنموذج الاقتصادي والنظام السياسي. قد يبدو الأمر مُجحفاً، لا سيّما أمام ما يشهده هذا المجتمع من مآسٍ، إلّا أنّ ما يحصل فعلاً هو نتيجة سياسات وقرارات اتّخذت على مدار ثلاثة عقود خلت، وانتفعت منها طبقة تتحكّم بالمال والسلطة - ومُرتبطين بها - لم تتحمّل حتى اليوم مسؤوليّاتها عن الأزمة، وما زالت ترمي أثمان الانهيار على غالبية شرائح المجتمع. **يجري التفاعل مع النتائج الماثلة للانهيار بمعزل عن الأسباب التي أوصلت إليها لتفادي حصولها مُجدّداً.** يجري ذلك في خضم مرحلة انتقالية تلت تعطل آليات عمل الاقتصاد السياسي لفترة ما بعد الحرب، وتسبق تشكّل اقتصاد سياسي يخدم كتلة مصالح جديدة وأخرى قد تستمرّ من النظام السابق. في التاريخ اللبناني الحديث شواهد على ذلك. هذا ما حصل في فترة الإعمار بعد الحرب، بحيث يني اقتصاد سياسي يخدم كتلة مصالح جديدة نشأت بحكم الحرب وأخرى موجودة منذ ما قبلها من دون معالجة أسباب تفجير النظام بحرب دامية استمرّت 15 سنة.

يُعدّ التمويل والنماذج التي قد يرسو عليها أحد أشكال بناء هذه المصالح، إلّا أنّ إفلاس النظام المصرفي والانكماش الاقتصادي وتنامي المديونية، هي من العوامل الطارئة للاستثمار، لا سيّما في ظلّ تمتّع الطبقة المُتَحكّمة بالمال والسلطة عن اتخاذ قرارات لمعالجتها، لأنّ معظمها يتطلّب تفكيك مصالحها المُتشكّلة منذ عقود، ولأنّها لا تزال الأقوى ضمن ميزان القوى القائم لذلك، يجري التفاوض مع صندوق النقد الدولي، باعتباره الملاذ الأوحّد والأخير ومُفتاح أقفال مصادر تمويل أخرى، لا سيّما أنّ التوصل إلى اتفاق على برنامج ديون مع الصندوق يسير بالتوازي مع تنفيذ البلد المدين سلسلة إجراءات، يخشى من هم في موقع القرار اتخاذها خوفاً من خسارة شعبيّتهم ومصالحهم،





القسم الأول

يوصف الاقتصاد السياسي في لبنان أنه نيوليبرالي بالفطرة، أي منذ ما قبل بروز الفكر النيوليبرالي نفسه في سبعينيات القرن الماضي. فمنذ إعلان الاستقلال حتى اليوم، حافظت الدولة اللبنانية على الركيزتين الأساسيتين للنيوليبرالية وهما إلغاء القيود على حركة رأس المال وتدقيق الأفراد عبر الحدود وحرية التجارة، وتقليص دور الدولة الاقتصادي وتحجيمه من خلال التقشف¹.

لا شك في أن التاريخ اللبناني الحديث، أقله على مدى العقود الثمانية الماضية، ينطوي على علامات تشكّل نوع من الليبرالية الاقتصادية² تجعله مُصنّفاً ضمن اقتصادات السوق، إلا أن **البنية الاقتصادية تسودها أيضاً ممارسات احتكارية** يقبض عليها زعماء أحزاب وطوائف وعائلات إقطاعية وتقليدية ورجال أعمال وشركات، يتقاسمون المصالح الاقتصادية بالتوازي مع النفوذ السياسي، ويستحوذون على مجمل المراكز السياسية والقطاعات الاقتصادية والموارد المالية للبلاد، ويستغلونها لمراكمة ثرواتهم وحماية مصالحهم. في حين، كان دور الدولة في الاقتصاد محدوداً بشكل دائم وغير متدخل لتقديم الخدمات العامة وإنماء المناطق والحدّ من انعدام المساواة وحماية المجتمع، على الرغم من بعض المحاولات التي ميّزت الفترة الشهابية.

شهدت البلاد قبل الحرب تطوّراً كبيراً في القطاع الخدمي، ولا سيّما المصارف والتجارة، إلا أن "إزدهار" تلك الفترة، لم يخدم المجتمع اللبناني بقدر ما خدم رأس المال الأجنبي وتراكم الثروة لدى قلة محلية، وساهم بتجذير تفاوتات في توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية والمناطق. وفق الإحصاء الوطني الذي أجري في العام 1960 في إطار إعداد دراسة إيرفد، كانت نسبة 4% الأغنى من السكّان تستحوذ على 32% من مجمل الدخل الوطني، فيما يتقاسم 50% من السكّان الأفقر 18% من مجمل الناتج³. تفاقمّت هذه الحالة من انعدام المساواة تدريجياً، خصوصاً بعد انتهاء الحرب، حتى أصبح لبنان مُصنّفاً ضمن الدول التي تسجل أعلى مستويات تفاوت الدخل وانعدام المساواة في العالم⁴، وبات 10% من السكّان يستحوذون حالياً على 55% من الدخل و1% الأكثر ثراءً يستحوذون وحدهم على ربع هذا الدخل⁵.

عادة، يبحث التمويل عن الربحية بمعزل عن مصادرها وآليات تحقّقها، سواء بأطر كلاسيكية مثل الاستحواذ على الحصة الأكبر من فائض قيمة الإنتاج، أم بالنهب والتجريد، أو حتى بالعنف أو التهديد باستخدامه. متى توافرت شروط تحقيق الأرباح، يصبح التمويل متاحاً ومحمياً بقرارات سياسية. فالتمويل ليس هدفاً بل وسيلة لتحقيق أهداف. يكمن الأساس في تحديد أي دولة وأي اقتصاد نريد، بما ينطوي عليه الأمر من تغيير في موازين القوى وتحديد المصالح المُفترض خدمتها.

من هنا، سوف تنقسم هذه الورقة إلى جزئين، يتناول الجزء الأول منها الاقتصاد السياسي لهذه البلاد في مراحل مختلفة ربطاً بركيزتي طرد الدولة وتحرير حركة الرساميل والتجارة القائمتين منذ الاستقلال، وأطر تشكّل هذا الاقتصاد السياسي ونتائجه وتداعيات انهياره، فيما يتناول الجزء الثاني نماذج التمويل والموارد التي قد تكون متاحة بوصفها آلية لتحقيق أهداف ورؤى تعيد بناء اقتصاد في خدمة المجتمع، بدلاً من الاستثمار في تكييف المجتمع لخدمة اقتصاد مُصمّم لخدمة "قلة سعيدة". **هذه المهمة ليست نظرية ولا تقنية، بل هي في صلب الصراع السياسي لقلب موازين القوى وفرض خيارات سياسية لا تترك الفعل لفاعله ولا الأمر لمجرّاه، بل تعيد تحديد شكل الدولة الذي نريد واقتصادها وتعمل على بنائهما.**





تجربة السنوات الثلاثين الأولى

بعد الاستقلال في العام 1943، مرّت البلاد بمرحلة امتدّت حتى بداية الخمسينيات، اتّسمت بتجذير مصالح الاحتكارات التجارية الموروثة منذ فترتي العهد العثماني والانتداب الفرنسي، ومصالح الإقطاعيات، والحظوة المحيطة بالرئاسات الأولى. يرسم تقرير صادر عن البعثة الأميركية في بيروت خارطة لهؤلاء ويضعهم ضمن ثلاث دوائر من النفوذ ارتبطت أقواها برئيس الجمهورية بشارة الخوري عبر صلات القرابة وقُدّرت ثروتها في العام 1948 بنحو 40% من الميزانية العامة⁶. منذ بداية الخمسينيات، بدأ ازدهار القطاع المصرفي، وتحديدًا بعد احتلال فلسطين وانتقال حركة الشحن والتراخيص من مرفأ حيفا إلى مرفأ بيروت، وظهور النفط في الخليج العربي، ومن ثم اندماج جزء من البرجوازية التجارية والمالية والصناعية من مصر والعراق وسوريا بالبرجوازية اللبنانية بعد تنامي موجات التأمين والإصلاحات الزراعية في تلك البلدان مُلتحقة بالبرجوازيين الأرمنية والفلسطينية⁷. بالنتيجة، تدفّقت رساميل طائلة إلى لبنان بحيث ارتفع حجم الودائع المصرفية من 227 مليون ليرة إلى 9.4 مليارات ليرة بين العامين 1945 و1974⁸، أي بنحو 350 مرّة، فتعزّز دور لبنان كوسيط مالي وتجاري، وحظي قطاع الخدمات اللبناني بفرصته الذهبية لتوسيع دوره، وأصبح نقطة اتصال بين بلدان المشرق العربي والخليج من جهة والسوق الرأسمالية العالمية من جهة أخرى. لاحقاً، في منتصف الستينيات، بدأت تظهر بعض معالم النمو الصناعي في لبنان، أتى ذلك نتيجة عاملين أساسيين وهما بروز الفورة الاستهلاكية في الدول الخليجية المُصدّرة للنفط، وتراكم ودائع مالية طائلة في القطاع المصرفي، فيما باتت قدرة القطاع الخدمي عاجزة عن امتصاصها، فجري تمويل بعض الصناعات الوسيطة لخدمة أسواق الخليج وتنفيغ المصالح المصرفية.

في تلك الفترة، عايش المجتمع والاقتصاد تبدّلات عديدة. اقتصادياً، تراجعت الزراعة تدريجياً، وازدهرت نشاطات التجارة والمصارف والسياحة والتعليم والاستشفاء والنقل والمقاولات والمضاربات العقارية، واكتسب الاقتصاد اللبناني من حينها صفته كالاقتصاد خدمات مُتخصّص في خدمة الاقتصاد الإقليمي. أمّا اجتماعياً فقد فُرع الريف من أهله بعد ثلاثين زراعاتهم

التقليدية وعجزهم عن مواكبة توسّع الرسملة الزراعية، فهاجر قسم منهم إلى الخارج، ونزح جزء أكبر إلى المدينة وتكدّسوا في ضواحيها مع اللاجئين الفلسطينيين والأرمن، وجرى استغلالهم لاحقاً في الصناعة.

كان لهذه التغييرات أثر كبير على الأوضاع الاجتماعية في تلك المرحلة، والتي تُعدّ أحد العوامل التي هيأت للحرب التي اندلعت في منتصف السبعينيات، أو ربما غدتها، بحيث شهد الاقتصاد السياسي تبدّلات عديدة يمكن تلخيصها بالآتي⁹:

أولاً، سيطرة رأس المال الغربي على الشرق الأوسط ودور لبنان الوسيط. شهد لبنان في تلك الفترة دخلاً كبيراً لرأس المال الغربي، عُبر عنه بالوجود الكثيف للشركات الأجنبية المُسجلة فيه، والتي بلغ عددها نحو 400 من أصل 772 شركة مالية تجارية مُساهمة، استحوذت المؤسسات الغربية على 75% منها¹⁰. وقد اعتمدت بيروت مركزاً لها لاجتذاب حصّة من المدّخرات الإقليمية وعمليات التأمين السلعي، فيما ارتبطت الشركات الأخرى بالسوق الرأسمالية العالمية بسبب طبيعة أنشطتها ودورها المحلي. لعبت الأعمال اللبنانية دور الوسيط بين رأس المال الغربي وأسواق الشرق الأوسط، بحيث زادت حصّة القطاع الخدمي من 62% من مجمل الناتج المحلي في الخمسينيات، وهي كانت من أعلى النسب في العالم، إلى 72% في السبعينيات¹¹.

ثانياً، ازدهار قطاع مصرفي بسطوة أجنبية. شهد الاقتصاد اللبناني نمواً كبيراً في النشاط المصرفي منذ خمسينيات القرن الماضي، وقفزت نسبة الودائع المصرفية من الناتج القومي من 20% إلى 122% بين العامين 1950 و1974¹². على الرغم من ازدياد عدد المصارف المحلية خلال تلك الفترة، إلّا أن المصارف اللبنانية منها بالكاد شكّلت 30% من مجمل الأعمال المصرفية في العام 1996، ونحو 15% في العام 1975، في مقابل نموّ سيطرة المصارف الأجنبية، إلى ذلك، استثمر 40 إلى 50% من أرصدة المصارف خارج لبنان، ما حرم الاقتصاد المحلي من نصف المدّخرات التي كان من المُمكن استثمارها فيه، وقد قُدّرت بنحو 2.1 مليارين في العام 1970 ونحو 4 مليارات في العام 1974، أي ما يوازي 50 إلى 60% من الناتج المحلي الإجمالي¹³. أمّا النصف الثاني من الودائع المصرفية، فقد استحوذ القطاع التجاري





يُسمح باستيرادها، ما مكن عدداً قليلاً من التجار ذوي النفوذ السياسي من اكتساب هذه الحصص وفرض أسعار خيالية، بالإضافة إلى اعتماد رخصة الاستيراد الممنوحة من وزارة الاقتصاد للمنتجات المستوردة التي يمكن أن تنافس الإنتاج المحلي، ونجح عدد قليل من التجار النافذين في الاستئثار بها. في العام 1973، استطاعت أربعة بيوتات كبيرة (فتال، كتانة، فرعون وشيخا، أبو عضل) أن تستأثر بنحو ثلثي الواردات من هذه البلدان الغربية، فضلاً عن أن المجموعات التي تسيطر على الإنتاج المحلي كانت نفسها المسيطرة على قطاع الاستيراد¹⁸. بالنتيجة، زادت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي من 34.8% إلى 53.6% بين العامين 1967 و1973¹⁹، وانعكس اعتماد لبنان على الاستيراد من خلال العجز التجاري الذي ارتفع من 233 مليوناً إلى 2.4 مليار ليرة بين العامين 1951 و1975²⁰.

خامساً، رسملة الزراعة وأزمة الريف. تغيّر الاقتصاد السياسي للريف اللبناني بعمق بسبب المنافسة الكثيفة التي فرضتها المنتجات الزراعية المستوردة من البلدان الرأسمالية وبعض البلدان العربية ذات الكلفة الإنتاجية المتدنية، ضغط رأس المال التجاري المدني الذي وُظف لتطوير بعض المنتجات الزراعية التصديرية وتغيير بنية الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى صعود الرأسمالية الزراعية في البقاع وعكار والسهل الساحلي الجنوبي التي أدت إلى تراجع عدد المزارعين المالكين لأراضيهم بعد طرد قسم منهم من قبل رأسماليي الملكيات الكبيرة الذين يريدون إنتاجية مرتفعة، وتحول بعضهم الآخر إلى مزارعين بالأجرة، بحيث عاشوا في ظل ظروف عمل قاسية، وبأجور منخفضة نتيجة رخص الاحتياطي العمالي الذي وجده الرأسماليون الزراعيون في اللاجئين الفلسطينيين والمهاجرين السوريين. في العام 1970 كان هناك 30 ألف عامل لبناني و15 ألف عامل فلسطيني وسوري يعملون بالأجرة²¹. أيضاً، عانى الفلاحون من سيطرة الوسطاء التجاريين على الأسواق لتصريف منتجاتهم، ومن احتكار مستلزمات الإنتاج ولا سيما الأسمدة الكيماوية ومبيدات الحشرات والفطريات التي قُدّرت حصتها من كلفة الإنتاج بنحو 27 إلى 40%²²، فضلاً عن معدلات الفائدة العالية التي فُرضت بعد أن أهمل القطاع العام حقل التسليف الزراعي تاركاً إياه للمصارف المحلية الخاصة والمصارف الأجنبية والمرابين الأفراد. تراجعت نسبة تسليفات القطاع العام إلى الزراعة بنسبة 20% بين العامين 1943 و1953.

على القسم الأكبر منه. ففي العام 1974 توجّعت الأرصاد المصرفية على القطاعات وفق النسب التالية: التجارة (78.8%)، المؤسسات المالية (4.4%)، الزراعة (2.3%)، القطاعات الأخرى بما فيها الصناعة والبناء (14.5%)¹⁴. تفسّر هذه الظاهرة التناقض بين زيادة الودائع التي تمثل أحد مصادر التضخم المفرط، وادّعاء عدم القدرة على تعزيز الاستثمارات الأساسية بسبب نقص المصادر المالية، ولا سيما في الزراعة والسكن والتربية. عشية الحرب كان هناك تعايش بين قطاع مصرفي ذي ودائع فائضة وقروض دولية معقودة لمصلحة شركة رينو والبنك الدولي، وبين قطاع عام واقع في عجز دائم يسعى للاستدانة من المصادر الخارجية، ويُعلن عدم قدرته على تمويل المشاريع الاجتماعية والاقتصادية¹⁵.

ثالثاً، نموّ التجارة في الأسواق العربية. منذ بداية الستينيات، توسّعت التجارة نحو الأسواق الخارجية، بحيث ارتفعت نسبة الصادرات من حركة التبادل التجاري من 13% إلى 37% بين العامين 1960 و1975. وذهب 58% منها إلى الأسواق العربية، و20% إلى بلدان العالم الثالث الأخرى¹⁶. عكست التجارة اللبنانية الخارجية وظيفتها كقناة للسيطرة الرأسمالية الغربية على المشرق العربي، إذ كانت البلدان الغربية تؤمّن 70% من الواردات اللبنانية التي يعيد لبنان تصدير 60% منها إلى البلدان العربية بشكل تجهيزات أساسية وبضائع وسيطة، ويستورد لبنان من البلدان العربية المواد الأولية والمنتجات الزراعية ويصدّر إليهم المنتجات الصناعية¹⁷. بالنتيجة، أصبح لبنان سوقاً للمنتجات الغربية ونقطة عبور لتصدير هذه المنتجات إلى المشرق العربي، ولعب هذا الدور تحت الإشراف المباشر للشركات الأجنبية.

رابعاً، البنية الاحتكارية. بسبب ضعف قطاعات إنتاج السلع المحلية، كان على لبنان أن يعتمد على الواردات باضطراد لتغطية استهلاكه القائم، بحيث بلغت حصة وارداته في الاستهلاك السنوي للبضائع الزراعية والصناعية 47.5% في العام 1973. وجاءت ثلاثة أرباع هذه الحصة من البلدان الرأسمالية المتطورة ولا سيما بلدان أوروبا الغربية والولايات المتحدة. في تلك الفترة، صدرت مجموعة من الإجراءات التشريعية والإدارية التي سهّلت تكوّن احتكارات تجارية منها قانون الوكالات الحصرية الذي يمنع استيراد سلع لديها وكيل محلي من دون موافقة الوكيل نفسه، وقانون كوتا الاستيراد الذي يُحدّد المستوردين وكمية المنتجات الزراعية التي





87 مليوناً إلى 826 مليون ليرة بين العامين 1967 و1974، إلا أن التصنيع المحدود والتابع لم يستطع امتصاص المهاجرين الذين أُجبروا على ترك مناطقهم الريفية²⁵. في الواقع، استخدمت الصناعة 23 ألف عامل جديد بين العامين 1960 و1970، من أصل 118 ألف عامل تركوا الزراعة قسراً²⁶. كذلك اتسمت الصناعة ببدايتها، إذ اعتمدت على استغلال اليد العاملة الفتية والنساء، خصوصاً أن قانون العمل كان يسمح بدفع أقل من الحد الأدنى للأجور لمن هم تحت العشرين عاماً، وبالتالي حققت الصناعة إنتاجيتها وأرباحها من استغلال العمال بدلاً من التطوير الآلي.

سابعاً، انعدام مساواة مُتفجرة. طبيعة الاقتصاد اللبناني والدور الإقليمي الوسيط لبيروت، أنتجا خللاً عميقاً وتضحّماً خطيراً في نموّ المدينة، استفادت منه أقلية صغيرة على حساب بقية المجتمع اللبناني، وساهما في تفكّك الريف. بحسب دراسة إيفرد كان 85% من العائلات اللبنانية يحصل على دخل أقل من الحد الأدنى المطلوب لحياة معيشية لائقة، فيما يعيش نصف السكّان من قطاع الخدمات الذي يستحوذ على 75% من الدخل الوطني، وتشغّل التجارة وحدها 9% من السكّان ويساوي دخل الفرد فيها 60 ألف ليرة إسوة بالمستويات الأوروبية، بينما دخل الفرد في الصناعة يوزاي 110 ليرات، ودخل الفرد من الزراعة يساوي 500 ليرة، وهو من أدنى المستويات في العالم الثالث²⁷.

ووصلت إلى 5% في أواسط الستينيات. في المقابل، سيطر القطاع التجاري والمالي الخاص على التسليفات الزراعية التي ارتفعت من 50 مليون إلى 160 مليون ليرة بين العامين 1950 و1973، وتراوحت نسبة الفائدة في حدها الأدنى بين 12 و15% للمصارف، وبما لا يقلّ عن 50% للمرابين. قُدّرت الفائدة الإجمالية التي دفعها المزارعون للمصارف والمرابين في بداية السبعينيات بنحو 45 مليون ليرة سنوياً، وهو ما شكّل 35% من التسليفات الإجمالية السنوية²³. بالنتيجة، أفقر آلاف الفلاحين، واضطرّ غيرهم إلى القيام بأعمال إضافية، لكن لا العمل الإضافي ولا الدّين الكبير مكن الفلاحين من البقاء في أراضيهم، فاشترى الرأسماليون الجدد المزارع والحيازات الزراعية، وأجبر سكان المناطق الريفية على الهجرة إلى المدن وخصوصاً بيروت وضواحيها. استمرت الهجرة القسرية بالتدفق إلى بيروت (بنسبة 75% من مجمل من ترك الريف) والبلدان العربية والغربية (25%)، بحيث انخفضت حصّة الزراعة من الناتج من 20 إلى 9% بين العامين 1948 و1974، وانخفض عدد السكّان العاملين في الزراعة من 49% إلى 19% بين العامين 1959 و1970²⁴.

سادساً، نموّ صناعي بأطر بدائية. عجز قسم كبير من السكّان المهاجرين من المناطق الريفية عن إيجاد عمل ومسكن في أحزمة البؤس التي تلتفّ بيروت، وشكّلوا احتياطياً كبيراً لليد العاملة الرخيصة في مصانع بيروت وضواحيها، إلا أنّ العمل في الصناعة خلال الستينيات والسبعينيات لم يكن قادراً على توفير مستوى معيشة مقبول ومسكن وخدمات اجتماعية لائقة. شهدت الصناعة تطوراً بين الخمسينيات والسبعينيات لتلبية حاجات الاستهلاك المتنامية في دول الخليج. ووفق إحصاء رسمي في العام 1971 صادر عن غرفة التجارة والصناعة في بيروت، تطوّر عدد المصانع تدريجياً، واحتكرت 20 مؤسسة 50% من مجمل قيمة الإنتاج الصناعي في لبنان. إلا أن هذا التطوّر بقي محدوداً، ويعود ذلك إلى هيمنة القطاع المصرفي التجاري المرتبط برأس المال الغربي الذي استخدم الصناعة كأداة لاختراق الأسواق العربية مُستفيداً من الأجور المنخفضة في لبنان وقربه الجغرافي وهويته العربية، والمنافسة القويّة من المنتجات الأجنبية، وعدم توافر تسليفات طويلة الأجل لتمويل النشاط الصناعي، وضيق السوق الوطنية، وانجذاب البرجوازية اللبنانية إلى الأنشطة التجارية والمضاربات، على الرغم من ارتفاع الصادرات الصناعية إلى البلدان العربية من





تفجر النظام بحرب

والصحية والرعاية والاستثمارية، وتقاسم الأسواق والأرض والريوع، والاستحواذ على الأملاك العامة، بما أعاد تشكيل بنية اجتماعية-اقتصادية سياسية هي اليوم مصدر الأزمة اللبنانية بأوجهها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يضاف إليها الطائفية والفساد كمصادر إضافية مهمة، ولكنها أقرب إلى أن تكون نتائج من كونها أسباباً²⁹.

إعادة تدوير المأساة

يبدو مآل الحرب الأهلية اللبنانية (1975-1990) واتفاق الطائف نموذجاً ماثلاً على مرونة النظام السياسي-الاقتصادي في لبنان الذي كان قادراً بعد سنوات من الاقتتال الداخلي والاحتلال الخارجي على صون ركائزه التأسيسية، وحماية نموذج اقتصاد السوق الاحتكاري، وتزخيم رأس المال المالي، والريع العقاري، على الرغم من التغييرات والتشوّهات التي حصلت وأصابته المجتمع والاقتصاد. وهذا ما يُطمح إليه راهناً بعد تعطل النظام السياسي-الاقتصادي الناتج عن الحرب تمهيداً لنشوء ما بعده.

بدأ مخاض ولادة نظام ما بعد الحرب في منتصف ثمانينيات القرن الماضي بهدف خدمة مشروع إعادة لبنان إلى دوره كوجهة مائية وخدمية للمنطقة تتدفق إليها الرساميل والسلع من دون أي قيود، وحيث دور الدولة شكلي وحجمها في الاقتصاد محدود، وهو مشروع حمله رئيس الحكومة الأسبق رفيق الحريري، في تنكّر واضح لكل التطوّرات الحاصلة في البلدان المجاورة التي لعبت هذا الدور فيما كان لبنان غارقاً باحترابه الداخلي.

كان هذا المشروع يتطلب حدّاً أدنى من الأمن والأمان. خلال تلك الفترة جرى شراء السلم الأهلي بالدين، وفق تعبير الرئيس الراحل رفيق الحريري في انتخابات العام 2000 في معرض تبريره النتائج السلبية لمرحلة إعادة الإعمار. علماً أن هذا تحديد ما يحصل في مجتمعات مماثلة للبنان، حيث تستخدم التنظيمات العنف أو تهدّد باستخدامه لجمع الثروات والاستحواذ على الموارد، وبما أن وقف العنف هو شرط للنهوض وتحقيق نموّ اقتصادي، يصبح النظام السياسي محكوماً بالتلاعب بالمصالح الاقتصادية وجذب المزيد من التدفّقات

بين العامين 1950 و1974، سجل الاقتصاد اللبناني نمواً بنسبة 7% كمتوسط سنوي، وهو معدل نمو مرتفع نسبياً أعطى انطباعاً خادعاً بالازدهار والحبوكة. إلا أن قطاع الخدمات استحوذ في حينه على أكثر من 70% من مجمل الناتج، وكان استهلاك الأسر هو المحرك الرئيس لهذا النمو الذي ساهم بنحو 80% من مجمل الناتج. لكن على الرغم من هذا النمو إلا أن نصيب الفرد من مجمل الناتج المحلي لم ينم في المقابل إلا بنسبة 3.3%²⁸ في الواقع، إن تسخير مقدرات المجتمع وموارده المتاحة لتأدية وظائف وسيطة موجهة خارجياً، وهيمنة التجارة والمصارف في مقابل تدهور الزراعة وبروز قطاع صناعي بدائي، وتركز النشاط الاقتصادي في وسط البلاد، ساهم في تفريغ الريف من أهله وتوسّع عشوائياً لمدينة بيروت وضواحيها بالتوازي مع نزيف سكاني من خلال الهجرة، وأدى إلى تنامي حدة انعدام المساواة في الدخل والثروة، وبروز طبقة تتحكم بالمال والسلطة وتتركز معها الثروة والدخل، بحيث هيأت هذه البنية الاجتماعية والاقتصادية السياسية أرضية للحرب.

على الرغم من المآسي التي أفرزتها الحرب والتشوّهات الاجتماعية والاقتصادية التي أنتجتها وما زالت ماثلة حتى اليوم، إلا أنها كانت فرصة لمعالجة الاختلالات البنيوية في النظام السياسي ونموذجه الاقتصادي وآليات عمله، وإعادة النظر بدور الدولة، بحيث تلعب دوراً مختلفاً وأكثر تدخلًا في الاقتصاد، فتحلّز من معادلات السوق، وتحقق الإنماء بين المناطق، وتوظف الموارد والرساميل المالية والبشرية لتحقيق تراكم فعلي ومستقرّ، وتنهض بالقطاعات وتخلق فرص عمل وتحدّ من النزف البشري، وتعيد توزيع الدخل والثروة، وتوفّر الخدمات العامة. كان ذلك ممكناً بعد الحرب نتيجة تعطل بعض من وظائف الوساطة التجارية والمالية، وإضعاف البرجوازية التقليدية، وتجزئة الأسواق وتفرّيع المؤسسات التربوية والصحية والمصرفية خارج الوسط، لكن ما حصل كان العكس تماماً. في الواقع،

جرى تكريس نظام الحرب ومجتمعه واقتصاده، من خلال تحكّم الميليشيات بالمجتمع المدني وقمعه، وتحاصصها بائتلاف مع أثرياء الحرب والنفط وباقي البرجوازية التقليدية، والدولة ووظائفها التعليمية





لتكديس الودائع بدلاً من الإنتاج، وبنى النظام النقدي بما يخدم امتصاص هذه الودائع وتوجيهها نحو تمويل الاستهلاك ومبيعات العقارات.³⁴

استمرّ هذا النموذج بالمُكابرة على الرغم من تبدّي معالم انهياره منذ العام 1997، وبدء مراكمته الخسائر من حينها. بين العامين 1996 و1997، سقطت الرهانات التي قام عليها النظام. في تلك الفترة حصل تراجع في أسعار النفط العالمية، ومعها تراجعت قيمة التدفّقات المالية إلى البلاد. بالتوازي ارتفع الدّين الحكومي من 2.5 مليارين إلى 14.7 مليار دولار بين العامين 1992 و1997.³⁵ عندها لجأت الحكومة إلى خيار الاستدانة بالعملات الأجنبية واستجلاب المزيد من التدفّقات من خلال تثبيت سعر الصرف واستخدام الفوائد العالية، بحيث لم تُبنَ أي قاعدة إنتاجية لإطلاق اقتصاد قابل للحياة، فيما أخذت موجات الهجرة تشتدّ. وأوضاع المجتمع تتراجع. تشكّل الفترة المُمتدة من العام 1997 وحتى انهيار النظام في تشرين الأول 2019، ما يمكن أن يوصف بالمُكابرة للإبقاء على هذا النموذج الاقتصادي نفسه وحماية المصالح المُرتبطة به، بحيث لم يُعمل خلالها على معالجة آثار المديونية التي أخذت ترتفع باطراد، أو بناء دولة ذات اقتصاد صالح لحماية المجتمع. بل استمرّ العمل بموجب النموذج نفسه وجرى مدّه بجِرعَات مُتتالية من التدفّقات الماليّة عبر سلسلة مؤتمرات باريس، وجذب الودائع بإغرائها بمعدّلات الفائدة المُرتفعة، وإبتكار الهندسات المالية، ومراكمة مديونية عامّة وخاصّة وصلت في نهاية العام 2019 إلى 271% من مجمل الناتج المحلي³⁶، واستنزفت معظم الفوائض المُتراكمَة في السنوات السابقة، ما أدّى إلى خروج سعر الصرف عن هامش التثبيت منذ الأول من آب 2019 نتيجة شخّ العملات الأجنبية المتوافرة لتلبية كلّ حاجات المجتمع والاقتصاد، وصولاً إلى الانفجار.

والريوع، بما يجعل هذه التنظيمات تنسّق في ما بينها لتُحاصص هذه الموارد والريوع.³⁰

قام نظام ما بعد الحرب على تحالف بين أصحاب المال، أي أثرياء الحرب والنفط وبقايا البرجوازية التقليدية وأصحاب الوكالات التجارية والاحتكارات من جهة، وسلطة سياسية تألفت من الميليشيات التي تحوّلت إلى أحزاب أساسية حاكمة وبقايا زعامات تقليدية من جهة ثانية. أعاد هذا الائتلاف هيكل النظام السياسي واقتصاده، تحت وصاية سورية، وأطلق عملية تحاصص المال العام والريوع، وتجريد المجتمع من موارده وثرواته ونقلها إلى القلة المُحكّمة على النظام. على عكس ما يحصل في البلاد في مراحل الإعمار من حدّ في الاستهلاك وتفعيل للآليات الضريبية لتعزيز الاستثمار، انطلقت تلك المرحلة بتوسّع في الإنفاق لتثبيت شرعية السلطة الجديدة، خصوصاً أن الضرائب على الثروات التي جمعت بالتجريد والنهب خلال الحرب، والتقيّش وتوجيه الموارد للاستثمار، لم يكونا مغريين. ففي تلك المرحلة، استعادت الدولة تدريجياً سيطرتها على مرافقها العامة، وخسرت الميليشيات مواردها المالية المتأتية من الاستحواذ على المرافق، لذلك سيطرت تلك الأحزاب على الدولة وتحاصصتها، وأسرفت في الإنفاق لتعزيز سلطتها³¹. وفي المقلب الآخر، وبجّة استجلاب الاستثمارات جرى إعفاء رأس المال والأرباح والثروات والريوع والاحتكارات التجارية من أي عبء ضريبي³² يتناسب مع مداخيلها، فُحرمت الخزينة من موارد وازنة لتمويل نفقاتها العامة. بالتوازي، انطلق مشروع القبض على وسط بيروت من خلال "سوليدير" الشركة الخاصة الوحيدة في العالم ربما التي تمتلك وسط عاصمة.

بالنتيجة، جرى اللجوء إلى الاستدانة لتغطية نفقات "الإعمار" وتمويل تثبيت دعائم السلطة ومأسسة أدواتها التوزيعية والزبائية عبر أداة الدولة، وهو ما لم يكن ممكناً لولا الأموال التي أُعِدّت عليها عبر الديون التي وفّرتها المصارف وكبار مودعيها وأصحاب الرساميل الذين اكتتبوا بسندات الخزينة وجنّوا أرباحاً طائلة من الفوائد المحصّلة وتجاوزت أحياناً³³ 35%. شكّل الدين العام استثماراً سهلاً ومربحاً لتوظيف فائض رأس المال المُتراكم بوتيرة سريعة لدى أثرياء الحرب والنفط وأعضاء نادي الحكم الجدد. استمرّ رفع أسعار الفائدة





مراحل التأسيس للانهيار	
حدثت سلسلة من الأحداث المتواصلة بين العامين 1990 و1992 ساهمت في تكريس ائتلاف سلطتي المال والسلاح، بما يُمكن وصفه بالانقلاب على الطائف، بدءاً من: اغتيال رينية معوض في تشرين الثاني 1989. العملية العسكرية السورية ضد ميشال عون في تشرين الأول 1990، ونفيه في العام 1991. عفو الميليشيات عن نفسها بإقرار قانون عفو عام عن كل جرائم الحرب. إصدار قانون إنشاء شركة سوليدير في العام 1991. انهيار سعر صرف الليرة المُصطنع في أيار 1992 نتيجة مضاربات قادتها مجموعة من المصارف والأفراد. أدى ذلك إلى إقالة حكومة عمر كرامي بالشارع بعد مظاهرات نظمها الاتحاد العمالي العام وشاركت فيها ميليشيات الحزب الإشتراكي وحركة أمل، وعلى أثرها أجريت انتخابات نيابية أدخلت إلى سدة البرلمان أبرز زعماء الميليشيات، وحيء برفيق الحريري على رأس الحكومة³⁷، وأُطلقت مرحلة الإعمار التي أرادت استعادة دور لبنان كمركز مالي وتجاري وخدماتي في المنطقة برهان على سلام داخلي أُشترى بالدين، ورهان على سلام مع إسرائيل.	1992 الانقلاب على الطائف
خلال تلك السنوات انهارت الرهانات التي قام عليها مشروع الإعمار: من جهة توقفت عملية السلام مع إسرائيل بعد اغتيال إسحق رابين في العام 1995، ومن جهة ثانية تراجعت أسعار البترول ومعها الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتدفقات المالية الواردة من البلدان الخليجية والمغربيين وكانت تصب في القطاع العقاري وسندات الدين. دخل الاقتصاد في حالة انكماشية وسُجل عجز في ميزان المدفوعات للمرة الأولى بعد انتهاء الحرب. على أثرها، جرى: تثبيت سعر صرف الليرة على 1500 من دون صدور أي قانون أو مرسوم بذلك³⁸. كان الهدف جذب المزيد من الأموال والإيداعات المصرفية عبر توفير ضمانات للمودعين والمستثمرين بالدين بأن أموالهم وأرباحهم المُتأتية من الفوائد لن تتأثر بأي تقلب مُحتمل في سعر الصرف. أيضاً، صدرت سلسلة من التدابير التقشفية التي أوقفت الاستثمارات العامة، ولا سيما في الطاقة، وجمّدت الأجور في القطاع العام. وأخذ قرار بدء الاستدانة بالدولار كوسيلة لاستجلاب عملات أجنبية، والذي تخلّى البرلمان بموجبه عن سيادة لبنان على موجوداته الخارجية، ومن ضمنها الذهب، لصالح حاملي السندات الدولية في حال التخلف عن الدفع.	1997-1995 انهيار الرهانات
في تلك الفترة، دخل النظام السوري في مرحلة انتقالية تمثلت بتبدلات في موازين القوى فيه نتيجة تراجع صحة حافظ الأسد وضعف بعض أعضاء نظامه وضباطه. في لبنان، أزيح الحريري وجيء بأميل لحود رئيساً للجمهورية (المُقرب من السوريين) الذي شكّل حكومة برئاسة سليم الحص. تمّ العمل على خطة للإصلاح المالي تعيد فكفكة أوصال النموذج المالي والنقدي الذي رُسي بعد الحرب، واتخذت بعض التدابير أبرزها خفض أسعار الفائدة، إلا أن الحكومة لم تدم طويلاً ولم تستطع تنفيذ خطتها. بعد انتخابات العام 2000 التي جرت بموجب ما يُعرف بقانون غازي كنعان، فاز الحريري بغالبية نيابية وعاد على رأس الحكومة.	2000-1998 تثبيت السطوة السورية





أُعيد في هذه الفترة إحياء النموذج نفسه عبر اللجوء إلى الاستدانة وإقامة مؤتمرات دولية لاستجلاب عملات أجنبية بدلاً من التفكير ببناء نظام اقتصادي بديل قابل للعيش. عُقد مؤتمر باريس 1 في العام 2001 وحصل لبنان بموجبه على 500 مليون يورو تمهيداً لحصول مؤتمر باريس 2. في العام 2002 عُقد مؤتمر باريس 2، وتركزت خطة الحكومة على خفض العجز المالي وإعادة هيكلة الدَّين العام وخصخصة قطاعي الاتصالات والكهرباء. حصل لبنان بموجبه على قروض بقيمة 4.4 مليارات يورو بفائدة 5%، من ضمنها 3.1 مليارات كمساعدة مالية مباشرة لميزان المدفوعات و1.3 مليار لمشاريع بنية تحتية³⁹. بين العامين 2003 - 2004، خاض لبنان مفاوضات مع صندوق النقد إلا أنها لم تصل إلى خواتيمها. يعود السبب الرئيسي إلى تمتع لبناني عن تغيير آليات عمل النظام حفاظاً على المصالح الاقتصادية والسياسية الكامنة ضمنه، ولا سيما لناحية التخلي عن سياسة تثبيت سعر الصرف والفوائد العالية، في حين كان يسعى الصندوق إلى تأمين استدامة الدَّين ليضمن استرداد أمواله في حال حصول برنامج. في الحالتين، كانت التدابير التي سوف تتبع تقضي بمزيد من التقشف ورفع الضرائب والخصخصة، لإحداث تغيير جذري في الاقتصاد لصالح المجتمع⁴⁰. في النهاية، وجد أطراف السلطة تمويلهم المنشود في المصارف حيث تتركز ودائع طائلة، وحيث إن القيمة المطلوبة كانت أكبر من الحصّة التي قد يحصل عليها لبنان من الصندوق.	2004 - 2001 المكابرة
اغتيال الحريري في العام 2005، وانسحاب الجيش السوري، وعودة زعماء الحرب الذين أبعادوا في بداية التسعينيات (ميشال عون وسمير جعجع)، ووقوع سلسلة من الاغتيالات السياسية، بالنتيجة، تضعضع ائتلاف زعماء الميليشيات وأصحاب المال بدخول أفرقاء جدد إلى الحكم راحوا يطالبون بحصصهم إلى حين توصلهم إلى اتفاق في الدوحة في العام 2008. مع ذلك، وعلى الرغم من الانقسام الحاصل، حصلت خلال تلك الفترة مجموعة أحداث: انتخابات العام 2005 التي ضمت مؤيدي النظام السوري أو معارضيهِ الجدد (أمل، حزب الله، الاشتراكي والمستقبل) في تحالف ضدَّ عون. انقسام البلاد عمودياً بين فريقين 14 و8 آذار. ضمَّ فريق 8 آذار مؤيدي النظام السوري، والوافدين الجدد إلى النظام وتحديدًا ميشال عون المعارض للنظام السوري، وتمَّ إشغال البلاد والمؤسسات الدستورية لأكثر من عامين لتثبيت موازين قوى جديدة تنتج عنها قواعد حكم وسيطرة جديدة. حرب تموز في العام 2006، إلا أن الرهانات التي قامت عليها فشلت، ولا سيما لناحية إضعاف حزب الله. انعقاد مؤتمر باريس 3 في العام 2007، عرضت خلاله الحكومة خطة ركزت على الخصخصة والمحافظة على استقرار سعر الصرف ودعم القطاع المصرفي. حصل لبنان بموجب المؤتمر على هبات وقروض مُيسَّرة بقيمة 7.533 مليارات دولار⁴¹. أحداث 7 أيار 2008، حين استخدم حزب الله سلاحه في بيروت (بمواجهة مع مسلّحي تيار المستقبل)، وفي الجبل (بمواجهة مع مسلّحي الحزب الإشتراكي)، ردّاً على محاولات تفكيك شبكة اتصالات داخلية له. كانت النتيجة، اجتماع زعماء هذه الأحزاب في أيار 2008 في الدوحة والتوقيع على اتفاق أعاد تجديد الائتلاف التحاصصي في ما بينهم وفق الموازين الجديدة، فأطلقت سلسلة جديدة من عمليات هدر المال العام وتحاصصه من خلال العقود العامة التشغيلية والاستثمارية.	2008-2005 مرحلة انتقالية مطمّعة بالدمّ ولمّ الشمل





استفاد لبنان من الأزمة المالية العالمية، إذ تدفقت إليه أموال طائلة هرباً من المصارف الخارجية، وشهد أيضاً فورة عقارية أدت إلى تضخم أسعار العقارات. حقق لبنان خلال هذه الفترة فائضاً تراكمياً في ميزان المدفوعات بنحو 14.7 مليار دولار⁴²، ما أعطي انطباعاً واهماً بإمكانية استمرار "الأعجوبة اللبنانية" القائمة على استجلاب التدفقات وإنفاقها على الفوائد العالية والاستهلاك المفرط من دون وجود إنتاج مستقر وقوي يدعمها في الاقتصاد المحلي.	2010-2008 النشوة الموهومة
سجل لبنان خلال هذه الفترة عجوزات متتالية بميزان المدفوعات بلغت نحو 26 مليار دولار⁴³، وجاء ذلك نتيجة عوامل عدّة أبرزها تراجع التدفقات المالية الخليجية إلى لبنان سواء من: المغتربين بسبب تراجع أسعار النفط. أو من حكومات هذه البلدان التي وجهت استثماراتها لتمويل الحروب في المنطقة، أو بسبب تعليق البلدان الخليجية بعض العلاقات الاقتصادية، ولا سيما السياحية مع لبنان نتيجة مواقف بعض الأحزاب الداخلية من حروب المنطقة، وانخراط حزب الله في بعضها (سوريا، اليمن). تخلل هذه الفترة أحداث لافتة على الصعيد السياسي والاجتماعي، إذ: اندلعت انتفاضة 2015 احتجاجاً على أزمة النفائات فأحدثت إرباكاً لدى السلطة. الانقضاخ على الانتفاضة عبر الانتخابات البلدية في أيار 2016 التي جدّت شرعية الزعامات الحزبية والمناطقية نفسها. في صيف العام 2016، أطلق الإفلاس برأسه مع استمرار تراكم العجوزات في ميزان المدفوعات، فاتخذت سلسلة تدابير مالية وسياسية لتلافيه: أجرى المصرف المركزي أول هندسة مالية لاستجلاب تدفقات مالية جديدة من خلال عرض أسعار فائدة عالية. لحقته التسوية الرئاسية التي أوصلت عون إلى سدة الرئاسة. في أواخر العام 2017، جرى احتجاز الحريري في السعودية، حيث أجبر على إعلان استقالته، قبل أن يعود إلى لبنان ويعود عنها. على الرغم من تفشخ التسوية، إلا أن علامات الانهيار البادية دفعت أحزاب السلطة إلى مضافرة جهودهم والتوجه إلى مؤتمر سيدر بغية استجلاب عملات أجنبية جديدة تنقذ النظام. بالتوازي مع ذلك، جرى: إيقاف القروض السكنية للحدّ من نزيف العملات الأجنبية. اتخذت المصارف تدابير للحدّ من نزيف الودائع لديها كمنع كسر الوديعة قبل استحقاقها. في نيسان 2018 عُقد مؤتمر سيدر في باريس، وحصل لبنان على وعود بإقراضه نحو 11 مليار دولار مشروطة بإجراء بعض الإصلاحات. وجاء المؤتمر قبل شهر من إجراء الانتخابات النيابية، وهو ما عُدّ بمثابة شيك خارجي غير قابل للصرف مُنح لأعضاء السلطة لمساعدتهم في تجديد شرعيتهم. بين العامين 2018 و2019 بدأت تتوالى تقارير لمصارف استثمارية وشركات تصنيف دولية عن الوضع المالي والنقدي في لبنان. تكثفت هذه التقارير منذ بداية العام 2019 بعد إعلان وزير المالية في حينها، علي حسن خليل، عن إعداد وزارته خطة لإعادة هيكلة الدّين، قبل أن يتراجع عن تصريحه في اليوم الثاني إثر اجتماع حصل في قصر بعبدا ضمّ الرؤساء الثلاثة وحاكم مصرف لبنان. مع ذلك، بدأ سعر الصرف يخرج عن هامش التثبيت في منتصف العام 2019. اندلعت انتفاضة في تشرين الأول 2019 بسبب نيّة الحكومة فرض رسوم على اتصالات الواتساب. تبع ذلك انكشاف الإفلاس المصرفي في لبنان الذي عُبر عنه بتوقّف المصارف عن الدفع، وتلتها الحكومة اللبنانية بعد 5 أشهر.	2019 - 2011 بدء العد العكسي للانهيار





بعد استقالة الحريري، تم تشكيل حكومة برئاسة حسان دياب. خلال فترة هذه الحكومة (كانون الثاني 2020 - تموز 2021)، تراجعت احتياطات المصرف المركزي بالعملات الأجنبية نحو 14 مليار دولار، وهو ما يتجاوز ما سعت هذه الحكومة للحصول عليه من صندوق النقد الدولي بموجب خطتها (10 مليارات دولار)، وأكبر من المبلغ الذي وُعدت الحكومة التي سبقتها بالحصول عليه في مؤتمر سيدر (11 مليار دولار). خلال هذه الفترة، جرى تعليق دفع سندات اليوروبوند، فيما تمكن الممسكون بالقرار من بدء ترتيب أوضاعهم وفككة أقال النظامين النقدي والمصرفي. لم يكن عدم تحميل الخسائر لأصحاب المال كافياً، بل كان لا بد من تحميلها لأحد ما، خصوصاً أنّ إحياء النظام مجدداً يتطلب تنظيف حساباته والتخلص من الدولارات اللبنانية التي بدأت المصارف بمراكمتها منذ العام 1997. من هنا، أصدر مصرف لبنان سلسلة تعاميم تتبع أسعار صرف مختلفة للاستيراد والتعاملات الداخلية وصرف الودائع بالعملة الأجنبية، بغية شطب الخسائر المالية في المصارف عبر تحميلها للمودعين، وتخفيف الاستيراد من خلال إفلات التضخم الناجم عن شح العملات الأجنبية لإدارة استخدام عملاته الأجنبية لأطول فترة ممكنة. بالنتيجة انخفضت المطلوبات بالعملات الأجنبية على المصارف بقيمة 24 مليار دولار (من 128 إلى 104 مليارات دولار بين أيلول 2019 وأيلول 2021). طبعاً ليست كلها ودائع مُحتررة على سعر 3900 ليرة للدولار، فهناك ديون سُطبت وأبرزها قروض للمطورين العقاريين، وأموال أخرى هُربت نظراً لعدم إقرار قانون الكابيتال كونترول، وهذا ما يفسّر بالأساس عدم إقراره.	2021 - 2020 الوقت الضائع
تشكلت حكومة نجيب ميقاتي في 10 أيلول 2021 وفق اتفاق يظهر بعضاً من ملامحه في البيان الوزاري وما تبعه من إجراءات، إذ وضعت حكومة ميقاتي خطة لتوزيع الخسائر (بحجة عرضها على صندوق النقد) تعترف بقيمة الخسائر نفسها المنصوص عنها في خطة حكومة دياب، إنما تختلف عنها بكيفية توزيعها، بحيث يجري تحميل المودعين، ولا سيما الصغار والمتوسّطين منهم، الجزء الأكبر منها (38% من مجمل الخسائر). مع تحميل كبار المودعين والمصارف نسبة 18% لكل منهما، والحكومة والمصرف المركزي، أي كلّ المجتمع، 26% منها. في حين اجتمعت الخطتان على عدم إدراج أي رؤية أو خطة للنهوض الاقتصادي وحماية المجتمع. فضلاً عن ذلك، جرى تحرير أسعار المحروقات والأدوية مع ما لذلك من تأثيرات اجتماعية واقتصادية. وهناك مساعٍ لخصخصة أصول ومرافق عامة، ظهرت أولى نتائجها بتوقيع عقد لإدارة وتشغيل محطة الحاويات في مرفأ بيروت مع شركة خاصة.	2022 - 2021 محاولات إحياء النظام





آلية العمل وقنوات التوزيع

أقن هذا النظام موارد تمويله وفق آلية تقوم بشكل رئيسي على مراكمة عنصرين: الودائع والمهاجرين⁴⁴، من دون بذل أية جهود في سبيل بناء اقتصاد حديث وعصريّ ينتج ويشجّل القوى العاملة ويطوّر القطاعات الاقتصادية والبنى التحتية، ويوفّر الخدمات العامة الأساسية من طبابة وتعليم وسكن ونقل عام مشترك، وغيرها... أمام الخلل الذي أصاب استدامة التراكم في العنصر الأول دخل لبنان في أزمة هي الأكبر في تاريخه، فيما مجتمعه مُهدّد بالتبدّد نتيجة ارتفاع مستويات الفقر والهجرة المتوقعة، وموارده مستنفدة سواء الرأسمال المالي الممكن توظيفه في استثمارات مُنتجة أو الرأسمال البشري الممكن استخدامه في العمل والإنتاج لتطوير الاقتصاد وبناء قاعدة إنتاجية، والأحزاب السياسية متفجرة بتناقضاتها بما يجعلها عاجزة بنيوياً عن اتخاذ قرارات لبناء دولة ذات الكفاءة الاقتصادية والرعاية الاجتماعية⁴⁵.

هدف هذا النظام بشكل دائم إلى استقطاب التدفّقات النقدية من الخارج لتمويل قنوات التوزيع الكامنة ضمنه. تشكّلت هذه التدفّقات بشكل رئيسي من الودائع التي جرى استقطابها عبر عرض أسعار فائدة سخية وثبتت سعر الصرف، وأيضاً من الاستثمارات المباشرة التي تركز معظمها في القطاع العقاري، وبعض المشاريع الصناعية والسياحية الموزعة أيضاً على رجال أعمال ومستثمرين مُرتبطين بالسلطة السياسية.

بالنتيجة، غرق لبنان بما يُسمّى "المرض الهولندي"، أي تعثر قطاع التصدير التقليدي للسلع والبضائع والخدمات لصالح تصدير الموارد الطبيعية التي تُحدّث قفزة في مستوى الدخل وتسمح بتطوّر الاستهلاك وارتفاع أسعار العقارات والخدمات المحلية غير القابلة للتصدير، بما يؤدّي إلى ارتفاع كلف الإنتاج، وتصبح قيمة السلع المستوردة أرخص من السلع المُنتجة محلياً. أدّى استقطاب هذه التدفّقات وتوظيفها في القطاعين العقاري والمالي والاستهلاك إلى تدهور القطاعات الإنتاجية، وتالياً إلى تنامي الاستيراد باطراد الذي سيطرت عليه الاحتكارات التجارية. استورد لبنان خلال هذه الفترة بأكثر من 368 مليار دولار وصدّر بنحو

68 ملياراً ما ربّح عجزاً تجارياً بنحو 300 مليار دولار⁴⁶، كما أدّى أيضاً إلى نمو البطالة ومعها الهجرة التي رفدت هذا النظام بتدفّقات إضافية عبر تحويلات المهاجرين التي وصلت إلى نحو 122 مليار دولار بين العامين 2002 و2020⁴⁷، وهو ما يتجاوز مجمل قيمة الصادرات السلعية خلال الفترة نفسها والتي بلغت 71 مليار دولار⁴⁸، وقد أنفقت بمعظمها على تمويل استهلاك الأسر والعقارات والخدمات وضخّ المصارف بمزيد من الودائع، وبالتالي الدوران في دوامة مُفرغة من السعي الدائم إلى مراكمة مخزوني الهجرة والودائع.

أدت هذه التدفّقات إلى تضخيم موجودات المصارف التي وظفتها في دَين الحكومة لتغطية العجزات المالية، ودَين القطاع الخاص لتمويل الاستهلاك ومستوى معيشي أعلى من قدرة الإنتاج المحلي على تحقيقه، والحصول على خدمات جيّرت الدولة مهمة تأمينها إلى القطاع الخاص، ما ساهم بارتفاع كلفتها. بمعنى آخر، ساهمت هذه التدفّقات في تمويل الاستهلاك المحلي الذي بات المحرّك الأساسي للنمو الاقتصادي، إلى جانب الاستثمار في المصارف والعقارات والأنشطة والخدمات المُرتبطة بها، في مقابل استمرار ضعف القطاعات الإنتاجية الأخرى، وهدر طاقات وموارد هائلة وتفويت فرص لمراكمة رأس مال مُنتج وثروة وأصول كافية تقي من الأزمات.

سمات النموذج الاقتصادي

بالنتيجة، وصلنا إلى نموذج اقتصادي لم يكن قابلاً للحياة منذ نشأته، يتسم بخمس سمات عريضة تشكّل في الوقت نفسه مصادر أزماته⁴⁹. مع ذلك، يجري اختصارها دائماً بأزمة التمويل وسعر الصرف، وكأنهما الهدف النهائي لأي سياسة لا أداة لتحقيقها. ساهمت هذه السمات في تشكّل المصالح القائمة ورسوخها، والتي راكمت أرباحها من الاحتكارات التجارية، والمضاربات العقارية، والودائع المصرفية والاستثمار بالدين العام، فضلاً عن الأرباح المُتأتية من التركيز الشديد في القطاعات الاقتصادية والخدمات والإنتاجية في يد قلة مُرتبطة بالسلطة السياسية أو تُعَدّ جزءاً منها. تختصر سمات النموذج الاقتصادي بالتالي:





ثالثاً، اقتصاد يعتمد على التدفّقات الخارجية. هذه السمة مُرتبطة بالسمتين السابقتين، على الرغم من التدفّقات الطائلة التي دخلت إلى لبنان خلال العقود الثلاثة الماضية وتجاوزت 300 مليار دولار، إلا أنها لم توظّف في الاستثمار بسبب البنية الاقتصادية القائمة، بل مولت الاستهلاك والمضاربات العقارية والمديونية عبر الودائع المصرفية⁵³.

رابعاً، اقتصاد ركيزته المصارف. تعتبر هذا السمة مُستمرة منذ ما قبل الحرب أيضاً، ولو أنها تغيّرت بنيتها من مصارف قائمة برأس مال أجنبي إلى مصارف قائمة برأس مال لبناني، وموجهة من خدمة اقتصاد إقليمي إلى خدمة نموذج محلي. خلال ثلاثة عقود تدفّقت أموال طائلة إلى القطاع المصرفي وساهمت في تضخيم مطلوباته، وباتت تساوي أكثر من 4 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، فجرى توظيفها في مديونية عامة وخاصة تتجاوز 200 مليار دولار، وباتت تقتطع ربع الدخل السنوي لدفع الفوائد المُتربّنة عليها. خلال العامين 1993 و2019، حققت المصارف فوائد بقيمة 82 مليار دولار من الدّين الحكومي فقط⁵⁴.

خامساً، اقتصاد مدولر. أدّت الحاجة إلى تمويل العجز التجاري الكبير في ظلّ ضمور الإنتاج إلى تأسيس نظام نقدي خطير وفريد تتعايش فيه عملتان: الليرة والدولار. ففي حين يتقاضى العمّال أجورهم بالليرة وتجبى الحكومة الضرائب بالليرة، فإن كلّ المعاملات الاقتصادية الأخرى تجري بالدولار، بما فيها جزء من المديونية العامة والخاصة. لا شك أن وجود عملة محلية يعطي استقلالية للبلد في سياساته النقدية والتنمية والتطوير الاقتصادي، إلا أنها في لبنان لعبت دوراً أساسياً في تسهيل التحويل من العملة المحلية إلى الدولار بسعر ثابت، ولا سيّما الفوائد المدفوعة بالليرة، لضمان ربحيتها واستجلاب المزيد من التدفّقات واستخدامها في الآلية نفسها، بما ساهم في نشوء مخطّط بونزي الاحتيالي⁵⁵.

تعطّل آليات العمل: انهيار المجتمع وإعادة تموضع السلطة
جرى في تسعينيات القرن الماضي تكريس نظام الحرب لا تفكيكه، وأعيد إنتاج البنية نفسها التي كانت سبباً من أسبابها، وبات 1% من السكّان يستأثرون وحدهم بأكثر من 40% من الثروة و25% من

أولاً، اقتصاد خدماتي. إنَّها سمة تاريخية مستمرة منذ نشأته. بحسب إدارة الإحصاء المركزي، يستحوذ قطاع الخدمات على 70% من مجمل الناتج المحلي، في حين لا تتجاوز حصة الزراعة والثروة الحيوانية 3% والصناعة 10% فقط. مع ذلك، فإن القطاعات الخدماتية غير متنوعة بل تتركّز في قطاعات العقارات والتجارة والخدمات المالية، بحيث لم تعد المشكلة بتوجّه اقتصاد الخدمات إلى الخارج كما قبل الحرب، بل بتركّز أكثر من نصفه تقريباً في خدمات وأنشطة متدنية الإنتاجية ولا توفر فرص عمل كافية وأجوراً مقبولة⁵⁶.

توزّع الناتج المحلي وفقاً للقطاعات الاقتصادية	
الزراعة والثروة الحيوانية والحرجية و الأسماك	3%
الصناعة والكهرباء والكسارات	10%
البناء	3%
النقل والتجارة	15%
الفنادق والمطاعم	3%
المعلوماتية والاتصالات	2%
الخدمات المالية	9%
العقارات	16%
خدمات الأعمال	6%
الخدمات الشخصية والتعليم الخاص والصحة	13%
الإدارة العامة والصحة والتعليم	14%
المصدر: إدارة الإحصاء المركزي - الحسابات الوطنية 2019	

ثانياً، اقتصاد استهلاكي. هي سمة تاريخية أيضاً ومُرتبطة بالسمة الأولى. بحسب الحسابات الوطنية الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي في العام 2019، يتجاوز الاستهلاك العام والخاص مجمل الناتج المحلي ويبلغ 108%، ما يعني أن فاتورة الاستهلاك تتجاوز مجمل ما ينتجه الاقتصاد، ويتوزّع بنسبة 92% على الأسر و16% على القطاع العام⁵¹. يُفسّر ذلك، بكون جزء أساسي من الاستهلاك ممولاً من التحويلات الآتية من العاملين اللبنانيين في الخارج الذين يدعمون استهلاك أسرهم، وجزء آخر ممولاً بالدين، وهو ما يخلق التباساً بين الدخل المُحقّق محلياً والمصادر الأخرى الداعمة له، بما يعطي وهماً بالحبوكة ويعيق أي تغيير سياسي⁵².





نتاج سياسات تراكمت على مدار السنوات الثلاثين الماضية، وراكمت معها حجماً هائلاً من الخسائر المُحققة في القطاع المصرفي قُدِّرَتْ بنحو 69 مليار دولار⁶¹، وخسائر اقتصادية تمثلت بضحالة القاعدة الإنتاجية وعدم وجود تراكم رأسمالي حقيقي، إضافة إلى نزف في الرأسمال البشري بحثاً عن فرص عمل في الخارج.

منذ تعطل هذا النظام أواخر العام 2019، يشهد لبنان أشدَّ أزماته في تاريخه الحديث. في الواقع، سجل العامين المنصرمان تراجعاً في العديد من المؤشرات المالية والاقتصادية والاجتماعية، وصولاً إلى انهيار بعضها. يحدث ذلك في حين يعاني لبنان، حتى قبل تعليق سداد ديونه بالعملات الأجنبية التي تبلغ قيمتها 33.7 مليار دولار، من صعوبة في الحصول على التمويل للاستمرار بنهج العمل نفسه.

تمثلت تداعيات الأزمة بتراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 58%، حيث انخفض من 52 مليار دولار في العام 2019 إلى 21.8 مليار دولار في العام 2021⁶². يمثل ذلك تعبيراً صارخاً عن التدهور الاقتصادي وتراجع الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، وكذلك الثروة الفردية بحيث انخفضت حصة الفرد من الناتج إلى 3200 دولار أميركي وعادت إلى المستوى الذي كانت عليه في العام 1995. في المقابل، ارتفع سعر الدولار بنسبة 1310%، ما أدى إلى تراجع قيمة الليرة بأكثر من 90%. وقد سجل مؤشر أسعار الاستهلاك الذي يعبر عن التضخم في أسعار السلع والخدمات ارتفاعاً بقيمة 603 في المئة بين تشرين الثاني 2019 وتشرين الثاني 2021⁶³، وهو ما يفسر تراجع الاستيراد بنسبة 49% في العام 2020⁶⁴ واستمرار هذا التراجع خلال العام 2021، نتيجة عدم توفر العملات الأجنبية وارتفاع أسعارها وتدني القدرة الشرائية للمقيمين.

لا تنحصر عوامل الانهيار عند حدود الاقتصاد أو تراجع أحوال المجتمع، بل يمتد ذلك إلى طبيعة النظام السياسي، وعجزه عن التعامل معها، في ظلّ موازين القوى القائمة واتباعها النهج نفسه القائم على التجريد والنهب. في الواقع، يتسم النظام السياسي بخاصيتين: تحدّد **الخاصية الأولى** كيفية إدارة المجتمع والاهتمام بشؤونه، وقد قامت على التخاصص بين زعماء الميليشيات الذين برزوا خلال الحرب. بحيث

الدخل⁵⁶. شهد المجتمع اللبناني طوال العقود الثلاثة الماضية هجرة ما لا يقل عن 844 ألف شاب وشابة⁵⁷، وهو رقم يوازي تقريباً عدد المهاجرين خلال الحرب⁵⁸. كذلك تمت مراكمة مديونية عامة وخاصة شكّلت 271% من مجمل الناتج المحلي في العام 2019⁵⁹، فضلاً عن تراجع النشاط الاقتصادي، وبالتالي ازدياد نسبة البطالة التي قُدِّرَتْ بنحو 11.4% من مجموع القوى العاملة في لبنان في العام 2018 ووصلت إلى 39% لدى الفئات ذات المستويات التعليمية المرتفعة⁶⁰. حدث كل ذلك نتيجة تنامي القطاعات الخدمية والريعية والبنى الاحتكارية على حساب قطاعات الإنتاج الأخرى، ولم يُعَد الاقتصاد اللبناني قادراً على توليد إلا وظيفة واحدة لكل 6 وافدين جدد إلى سوق العمل. حدث ذلك من دون تأمين حدّ أدنى من الحقوق التي كان المقيمون يفتقرون إليها قبل الحرب مثل الطبابة المجانية والتعليم الرسمي المُحترم والنقل العام المشترك والسكن اللائق والمناسب والعمل بأجر لائق. في العام 2019 انفجر النظام الاقتصادي ودخل لبنان في أزمة شاملة، نقدية ومالية واقتصادية وسياسية، ما أسفر عن ازدياد مُتسارع في معدّلات الفقر والبطالة وحدّة انعدام المساواة ومساغي الهجرة. وهي مؤشرات مرشحة للارتفاع أكثر مع اشتداد الأزمة، ما سوف يؤدي حتماً إلى إعادة تشكيل المجتمع بعنف وقولبته بما يتلاءم مع مصالح الأقوى ضمن موازين القوى.

يعيش لبنان منذ أكثر من سنتين تداعيات تعطل النظام السياسي - الاقتصادي، وتكشف ذلك باتخاذ المصارف اللبنانية إجراءات لتفادي سحب الودائع منذ مطلع العام 2019 مثل منع كسر الوديعة قبل استحقاقها، ومن ثمّ بخروج سعر الصرف عن هامش تثبيته منذ منتصف العام 2019، وصولاً إلى انكشاف إفلاس الجهاز المصرفي مع توقّفه عن دفع الودائع في تشرين الأول 2019. تبع ذلك انهيار مُتسارع في سعر الصرف، وإعلان الحكومة تعليق دفع ديونها بالعملات الأجنبية (اليوروبوند)، مروراً بتأثير تفشي جائحة كورونا بداية العام 2020، وانفجار مرفأ بيروت في 4 آب من العام نفسه، وصولاً إلى توقّف المصرف المركزي عن فتح اعتمادات استيراد المحروقات والسلع الأساسية، الأمر الذي انتهى بتحرير الأسعار نهاية العام 2021. خلقت هذه العوامل ظروفاً اقتصادية واجتماعية يعتقد كثيرون أنها أشدّ وطأة من الأوضاع التي سبقت الحرب الأهلية. **يبدو واضحاً أن هذه النتائج وليدة صدفة، بل كانت**





القسم الثاني:

يبحث التمويل عن الربحية والمراكمة بمعزل عن مصادرها وآليات تحققها، سواء بأطر كلاسيكية مثل الاستحواذ على الحصّة الأكبر من فائض قيمة الإنتاج أم بالنهب والتجريد أو حتى بالعنف أو التهديد باستخدامه. متى توافرت شروط تحقيق الأرباح والمراكمة يصبح التمويل مُتاحاً وأكثر من ذلك محمياً بقرارات سياسية. من هنا، التمويل ليس هدفاً بذاته بل وسيلة لتحقيق أهداف. يكمن الأساس في تحديد أي دولة وأي اقتصاد نريد، بما ينطوي عليه الأمر من تحديد للمصالح المُفترض خدمتها وموازين القوى التي تحميها. إنه خيار سياسي، يعكس المصالح المُفترض خدمتها، وهذا هو جوهر السياسة.

في لبنان، ما لم تُحدّد عوامل مختلفة مسار الخروج من الأزمة الحالية، ولا سيّما كيفية التعامل مع إفلاس النظام المصرفي، والشكل الجديد للاقتصاد والمجتمع والنظام السياسي، سوف يُعاد إنتاج البنية المتفجرة نفسها وتبديد ما بقي من موارد في تأمين استمرارية نظام يحمل ملامح انهياره. ما نواجهه اليوم ليست أزمة عابرة أصابت نظاماً اقتصادياً، وبالتالي يمكن حلّها بهدف العودة إلى وضعية الاقتصاد السابقة على الأزمة. **إن الخروج من الأزمة يعني أيضاً الإجابة عن أسئلة مُتعددة منها: أي دولة نريد؟ أي اقتصاد نريد؟ أي نشاطات وقطاعات اقتصادية نريد تعزيزها؟ أي بنى تحتية نريد بناءها؟ ما طبيعة القوى العاملة التي سوف يُشغّلها الاقتصاد؟ أي نظام تعليمي سوف ينتج هذه القوى وما هي ارتباطاته بالقطاعات الاقتصادية المحلية؟ ما هي الموارد المطلوبة؟ إلى غير ذلك من الموضوعات التي يُفترض أن تؤمّن استقرار النمو الاقتصادي وتوفّر هامشاً من الربحية جاذباً للاستثمار والتمويل من جهة، واستخداماً لهذا التمويل بطريقة متوازنة بين مختلف الأطراف بعيداً من حالة النهب المتطرفة والتقاسم الغنائمي والتجريد القسري.** كذلك يتعلق هذا المسار بكيفية التعامل مع الخسائر المالية ومعالجتها. ويتعلق أيضاً بطبيعة النظام السياسي القادر على اتخاذ القرارات التي تتعامل مع التفاوتات الاجتماعية والحاجات والقدرات الاقتصادية وتؤمن بيئة مناسبة للاستثمار وبنية تحتية حاضنة لها. نماذج التمويل ومصادره عديدة، تكمن العبرة بكيفية توظيفه.

أُطيح بالمؤسسات وإدارات الدولة، بما فيها مجلس النواب والوزراء اللذان أصبحا شكليين، وتم حصر عملية اتخاذ القرار في ما بينهم بما يرضى تحاصصهم الموارد لتعزيز زعاماتهم عبر الاستئثار بموارد عامة وتوزيعها عبر قنوات الزبائنية. **أما الخاصية الثانية** فتكمن بارتباط هذه الأحزاب بدول إقليمية ترعى مشاريعها وتؤمن لها مقوّمات التمويل والغطاء السياسي الخارجي. تجعل هاتان الخاصيتان السلطة السياسية عاجزة عن اتخاذ أي قرار يخدم مجتمع تتضارب فيه مصالح طبقاته ومكوّناته.

أمام ضعف المشاريع والطروحات السياسية البديلة في تعديل موازين القوى، نجح المتحكمون بالاقتصاد، وخصوصاً أصحاب المصارف وكبار مودعيها، في تحميل الخسائر المُحققة للفئات الشعبية الواسعة. فإن ما يجري منذ عامين ومستمرّ حتى اللحظة هو عملية تصفية لهذه الخسائر عبر أدوات التضخّم وتعدّد أسعار الصرف وتحويل الودائع بالعملات الأجنبية إلى الليرة، ولا سيما الصغيرة والمتوسطة، في حين فقدت الليرة أكثر من 90% من قيمتها. ولم يجرّ حتى الآن أي نقاش في أي خطة اقتصادية واجتماعية لمعالجة الأزمات المُتتالية، سواء إفلاس القطاع المصرفي وإعادة هيكليته، أو الاستقرار النقدي ونظام الصرف المُفترض اعتماده، أو موازنة الدولة، أو التضخّم، أو البنى التحتية المُتهالكة، أو خدمات الصحة والتعليم والنقل والسكن وشبكات الحماية الاجتماعية، أو بناء قواعد إنتاجية وتحفيز النشاط الاقتصادي. **في حين يتمّ استنزاف ما تبقى من موجودات بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان، المفترض توظيفها في استراتيجية شاملة تخدم مصالح غالبية المجتمع، أي الأصل والهدف من أي سياسة.**





مع ذلك، تقوم وجهة النظر المهيمنة على النقاش العام الدائرجول الأزمة على التعامل مع الأزمة الراهنة بربطها بالحاجة إلى التمويل حصراً لمعالجة انهيار سعر الصرف وإعادة ضبطه. يقدم ذلك بغية استئناف عملية استجلاب التدفقات النقدية من الخارج، ووضع لبنان مجدداً ضمن دائرة اهتمام الدائنين، وبالتالي استنهاض النموذج الاقتصادي نفسه من دون المس بركائزه وآليات عمله التي أودت إلى انهياره في بادئ الأمر. أيضاً، تُحصر عملية التمويل بالاستدانة من صندوق النقد الدولي وكأته المدخل الوحيد للحصول على تمويل من جهات أخرى، انطلاقاً من كون الاستدانة من الصندوق تفترض القيام بسلسلة إجراءات تتيح تحقيق فوائض في الموازنة العامة لدفع القروض الجديدة وتحمل كلفة خدمتها. وكذلك يُربط التمويل، في ظل غياب الطروحات الاقتصادية البديلة عن النموذج المُنهَار، ببيع أصول الدولة للقيام بالاستثمارات المطلوبة في البنية التحتية وكأنها لا مخرج لها غير ذلك.

توافر التمويل ليس صلب المشكلة، بل كيفية توزيع وتخصيص هذه الرساميل، وفي خدمة أي مشروع. بين العامين 1993 و2019، تدفقت إلى لبنان رساميل ضخمة وصلت قيمتها إلى نحو 300 مليار دولار⁶⁵، مؤلت العجوزات التجارية والمضاربات العقارية وراكمت مديونية عامة وخاصة تبلغ 4 أضعاف الناتج المحلي في العام 2019⁶⁶. يقارن البنك الدولي حجم هذه التدفقات مع ما تدفق إلى كل أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية في إطار خطة مارشال، وقد بلغ في حينها 170 مليار دولار (بعد تعديل معدلات التضخم)، في حين لم تتجاوز حصة ألمانيا منها أكثر من 10 مليارات دولار فقط، وهي تُعد اليوم من أكبر اقتصادات العالم. فكيف كان يمكن أن يكون حالنا لو استثمرت هذه المليارات كما استثمرت ألمانيا ملياراتها العشرة؟

لبنان لا يفتقر إلى الموارد. لديه مخزون جيد من الموارد نسبة إلى حجم اقتصاده، ولكن يجري تبديدها من دون أي خطة أو إطار أو رؤية للنهوض. هناك حاجة لجردة هذه الموارد بدءاً من:

- **الذهب** المقدّر بنحو 16 مليار دولار في نهاية العام 2021.
- **احتياطيات العملات الأجنبية** البالغة نحو 13 مليار دولار في نهاية الفترة نفسها.
- **التحويلات من اللبنانيين العاملين في الخارج**

والتي تقدّر بما لا يقلّ عن 6-7 مليارات دولار سنوياً، علماً أنها لا تشمل التحويلات غير المرصودة والتي تدخل بطرق غير رسمية.

- **المذخرات الخارجية** التي جرى تحويلها أو تهريبها **والثروات** التي جرت مراكمتها من الدّين العام والمضاربات والهندسات المالية ويفترض إخضاعها لضريبة استثنائية في عملية النهوض.
- **المساعدات الدولية** التي ما زالت تتدفق إلى لبنان وزادت وتيرتها منذ انفجار 4 آب 2020.
- **التمويل الخارجي** عبر المؤتمرات المتعددة الأطراف إسوة بـ"سيدر" الذي وعد بتخصيص 11 مليار دولار مشروطة بإصلاحات، وصندوق النقد الدولي الذي يتوقع أن يضخ 4 مليارات دولار لدعم مباشر للموازنة في حال تمّ التوصل إلى اتفاق معه.
- **الموارد المخزونة مثل الثورة الغازية** المزعومة والتي يجري راهناً التفريط فيها سواء من حيث كيفية سير مسار ترسيم الحدود البحرية أو من حيث الاتفاقيات المعقودة مع شركات خاصة أجنبية لاستكشافه وإنتاجه.

كذلك يُعدّ تخصيص هذه الموارد وتوزيعها خياراً سياسياً. فإما أن يجري استخدامها وفق الأطر المعتادة أو توظيفها للتحوّل من اقتصاد يخدم تراكم الثروة لدى قلة إلى اقتصاد قابل للحياة يحسّن ظروف حياة المجتمع ويؤمن استمراريته. لا شك أن هذه العملية ليست سهلة، ولكنها ليست مستحيلة أيضاً. وتنطلق من:

- **تنظيف الخسائر الهائلة في القطاع المصرفي وفق تراتبية المسؤوليات** لتحميلها الخسائر بدءاً من رساميل المصارف والودائع الكبيرة والمستفيدين من الهندسات المالية، مروراً بالحكومة والمصرف المركزي وباقي المودعين مع حماية الودائع الصغيرة والصناديق الاجتماعية والتعاضدية. لا مجرد توزيع هذه الخسائر عشوائياً كما يحصل الآن، بما يؤدي إلى تحميل صغار المودعين وكافة المجتمع تبعات إفلاس الجهاز المصرفي، والبحث بدور القطاع المصرفي بالاقتصاد بما يخدم تمويل الاقتصاد الحقيقي.
- **إعادة هيكلة الديون والفوائد المترتبة عليها،** ولا سيّما الديون بالعملات الأجنبية، وربما شطب جزء منها كشرط أساسي لتحفيز النمو. يندرج ضمن





على سكة التعافي.

بذلك مهّدت الكاينزية إلى شكل جديد للدولة عُرفت بدولة الرعاية الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية، وشكل جديد من الاقتصاد تخلى عن تحرير التجارة وانتظار تدفق الاستثمار الأجنبي ليقوم بالإنماء وفق شروط هذا الاستثمار ومن دون عوائق على خروج الرساميل والتجارة، وفرض تدخل الدولة كمستثمر أول يتوسّع في الإنفاق لإطلاق عجلة الإنتاج والتحويل الصناعي وحمايتهما بهدف خلق فرص عمل ورفع الإنتاجية وتأمين الخدمات والسلع والاستفادة من رأس المال البشري المحلي في عملية الإنتاج والابتكار. لم تعد الدولة تقشّفية تسعى إلى موازنة إيراداتها بنفقاتها، بل بات إنفاقها أداة رئيسية لعلاج الأزمات وتحقيق النهوض الاقتصادي. باتت هناك نظرة أكثر تصالحاً مع عجز الموازنة والدّين الحكومي، وصار بإمكان الحكومات أن تكون جهة أساسية في تمويل المشاريع عبر الإنفاق الاستثماري الممول من جباية الضرائب وأدوات الدين. يشار إلى أن الإنفاق الحكومي يلعب دوراً مفتاحياً في سياقات مُعيّنة، أي لدى تمويل بعض المشاريع التي تنطوي على مخاطرة لا يرغب رأس المال بتحمّلها، أو حين يكون العائد على الاستثمار غير جذاب لرأس المال. كذلك تتصدّى الحكومة لمهمة تمويل المشاريع التي يترتب عليها عائد مهم للمجتمع بدلاً من رهنها لمنطق السوق، أي الربح، مثل مشاريع البنى التحتية والخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والطاقة والنقل والاتصالات وغيرها.

في لبنان، لطالما امتنعت الدولة عن لعب هذا الدور منذ نشأتها. سيطر منطق واحد على الاقتصاد السياسي منذ أربعينيات القرن الماضي، يقوم على تحرير حركة رأس المال والسلع والبشر، وتحجيم دور الدولة والتقشّف. بعد نهاية الحرب في العام 1990، لم تبدّل الدولة دورها بحيث أقيمت على سياسات التقشّف الاستثماري وتحرير حركة الرساميل والتجارة، وأكثر من ذلك استخدمت أدواتها الأهم، أي الضرائب والاستدانة، لتحويل الثروة من كلّ المجتمع إلى قلة قليلة تحكمت بالاقتصاد وراكمت ثروات ضخمة.

الإنفاق العام: بين العامين 1993 و2019، أنفقت الحكومة نحو 237 مليار دولار وحققت إيرادات بقيمة 161 مليار دولار. فترتب عليها عجز بقيمة 76 مليار دولار

ذلك سدّ الفجوة في صافي العملات الأجنبية لدى مصرف لبنان الذي ما زال مستمراً بدفع الفوائد بالعملات الأجنبية على ديونه، واستنزفت نحو 1.9 مليار دولار سنوياً منه بين العامين 2015 و2019⁶⁷. شطب أو إعادة هيكلة الديون أمراً مفرّ منه، بما يسمح باستخدام جزء من موارد الحكومة بالعملات الأجنبية لدعم وضعية البلد الخارجية مستقبلاً بدلاً من الاستمرار باستخدامها لتسديد الفوائد العالية القديمة.

• **التعامل مع الموازنة العامة بمعزل عن هاجس تحقيق التوازن فيها،** لما يعنيه ذلك من فرض مزيد من التقشّف وتمتّع الدولة عن تأمين الخدمات الأساسية للمجتمع. بل يجب حصول ذلك بوصفه وسيلة لتحفيز الانتقال نحو اقتصاد جديد من خلال تمويل الاستقرار الاجتماعي والخدمات العامة والحقوق الأساسية.

نماذج التمويل المُتاحة: سلبّياتها وإيجابيّاتها وضروراتها

التمويل الحكومي

يظهر دور الدولة كلاعب أساسي في الإجابة عن سؤال التمويل. كان الكساد الكبير في العام 1929 نقطة مفصلية في هذا السياق، إذ أسفرت الأزمة الاقتصادية العميقة التي أصابت كبرى رأسماليّات العالم إلى إعادة النظر بدور الدولة في الاقتصاد والسياسات الاقتصادية. برز في حينها خلاف بين مدرستين اقتصاديتين؛ الكلاسيكية والكاينزية.

نظر الاقتصاد الكلاسيكي للدولة الصغيرة أي ذات الدور المحدود والتي لا حاجة لها للعب أدوار تدخلية في الأسواق باعتبار أنها قادرة على تنظيم نفسها بنفسها بمعزل عن المصالح الاقتصادية والديناميكيات الطبقيّة الكامنة وراءها وعلاقات القوة المحكومة بها. فيما نظرت الكاينزية لوجوب أن تكون السياسة المالية، أي الضرائب والاستثمارات والإنفاق العام المرصود في الموازنة كتعبير عن سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، أداة رئيسية في الاقتصاد وخصوصاً خلال الأزمات حين لا تعود السياسة النقدية، أي استخدام أسعار الفائدة وطبع العملة للحدّ من التضخم أو التعامل مع الركود الاقتصادي، قادرة على معالجة الأزمات ووضع الاقتصاد





ومساهميتها. تجاوزت قيمة هذه الفوائد حجم الدين المُسجل في نهاية 2019 والبالغ 82 مليار دولار. كان ذلك أحد أسباب التقشف الذي فرضته الحكومات اللبنانية منذ العام 1996. فبعد أن انطلقت مرحلة ما بعد الحرب بسياسة إنفاق توسعية بحجة إعادة الإعمار وشراء السلم الأهلي بالمال العام، انتهت سياسات تقشفية طالت كل وظائف الدولة، ولا سيما الاستثمارات التي لم تتجاوز 6.3% من مجمل الإنفاق العام خلال الفترة السابقة.

الإنفاق الاستثماري: لم يشكل الإنفاق الاستثماري للحكومات اللبنانية سوى 6.3% من مجمل نفقات الحكومة (15 مليار دولار)، أي بمعدل 692 مليون دولار سنوياً، أو نحو 100 دولار على الفرد سنوياً، في مجالات تجهيز البنية التحتية والخدمات العامة، في مقابل دفع كل فرد أكثر من 900 دولار سنوياً من الضرائب. هذه القيم المتدنية للغاية وتفسر أسباب تراجع الخدمات العامة وتدهور التجهيزات وضعف قطاعات الإنتاج. أنفق معظم هذه الأموال لتنفيذ مشاريع عبر مجلس الإنماء والإعمار التي جرى توزيعها على مقاولين موزعين وفق التخاصص السياسي - الطائفي بين زعماء الأحزاب. نَقَذ مجلس الإنماء والإعمار مشاريع بقيمة 13 مليار دولار بين العامين 1992 و2022، وهناك مشاريع بقيمة 4 مليارات جاري تنفيذها حالياً، علماً أن نصف قيمتها جرى بتمويل أجنبي (7 مليارات دولار) والجزء الباقي بتمويل داخلي عبر الموازنة العامة من الضرائب. استحوذت 5 قطاعات على 69% من مجمل قيمة هذا الإنفاق، وتوزعت على مشاريع النفايات الصلبة، والمياه، والصرف الصحي، والكهرباء، وتوسيع الطرقات. لكن ماذا كانت النتيجة؟ تراكمت أزمات الكهرباء والنفايات والمياه والصرف الصحي وتراجعت نوعية الطرقات وزادت الاختناقات المرورية وتدهورت البيئة والأراضي الزراعية وانخفضت جودة التعليم والخدمات الصحية العامة وقطاعات الإنتاج. لا يكمن السبب في الاستثمار العام بل في ضآلته وسوء توزيعه وتجييره في خدمة مصالح خاصة، كما يكمن في السياسات العامة والفساد والمحاصصة.

مُول بالدين⁶⁸، الذي ارتفع أكثر من 32 مرة خلال هذه الفترة. أنفقت الحكومة أكثر من نصف إيراداتها لتسديد الفوائد المدفوعة على الدين الحكومي فقط، من دون دين مصرف لبنان. وبالتالي لو لم تُدفع هذه الفوائد لكانت الخزينة راكمت فوائد أولية بقيمة 6 مليارات دولار، مع كل ما يكتنفه باقي إنفاقها من هدر وفساد وتوزيع للعقود العامة وفق منطق الزبائنية والتخاصص الطائفي. مع ذلك، يُعد هذا الحجم من الإنفاق مرتفعاً بالمقارنة مع حجم الاقتصاد في لبنان ونوعه، فهو لطالما راوح بين ربع وثلث الناتج المحلي، وكان يُفترض أن يترك آثاراً إيجابية على مستوى معيشة السكان، لكن الواقع يشير إلى العكس. فكيف وظف هذا الإنفاق؟

2019 - 1993	القيمة بمليارات الدولارات	% من مجمل الإنفاق العام	% من مجمل الإيرادات العامة
الفوائد	82	34.6%	51%
رواتب وأجور وتقاعد وتعويضات	87	36.7%	54%
دعم أسعار الكهرباء	25	10.5%	16%
استثمارات	15	6.3%	11%
دعم وتحويلات ونفقات جارية	28	11.8%	17%
مجمل الإنفاق العام	237	100%	
مجمل الإنفاق العام من دون فوائد	155		
مجمل الإيرادات العامة	161		
فائض أولى	6		
المصدر: وزارة المالية، تقارير قطوعات الحساب بين العامين 1993 و2017، وأرقام الموازنة للعامين 2018 و2019			

استحوذت الفوائد المدفوعة على الدين الحكومي على 35% من مجمل الإنفاق العام و51% من مجمل الإيرادات. إذ جرت إعادة توزيعها من فئات الدخل الأدنى نظراً إلى عدم عدالة النظام الضريبي، إلى فئات الدخل الأعلى وتحديداً كبار المودعين ورساميل المصارف





القطاع	حجم الاستثمارات بمليارات الدولارات	% من مجمل الاستثمارات المنقذة عبر مجلس الإنماء والإعمار	ملاحظات
النفايات الصلبة	3.6	21.2%	مؤلت مشاريع النفايات الصلبة عبر الموازنة العامة من خلال الضرائب. تعود معظم هذه العقود إلى مشاريع الطمر وردم البحر فضلاً عن عقود الشراكة مع "سوكلين" والشركات التي ورثتها. تُعد هذه التجربة من أفضل عقود الشراكة مع القطاع الخاص، فهي جرّدت البلديات من وظيفتها لصالح تحويل هذه الخدمة إلى القطاع الخاص الذي راكم أرباحاً طائلة من خلالها، نظراً لتضخيم أسعار معالجة النفايات، وعدم التزامه بهذه المعالجة أساساً، وتلويث مساحات هائلة من البحر والمياه الجوفية بمشاريع طمر وردم النفايات.
النقل البري	2.9	17.1%	١٨ مليار من مجمل هذه الاستثمارات أتى من تمويل خارجي و٨ مليار من الضرائب. تركّزت معظم هذه الاستثمارات في توسيع الطرقات والأوتوسترات، في حين لم يُنجز أي مشروع لإقامة نظام نقل عام مشترك يخفّض كلفة استخدام السيارات الخاصة واستهلاك الوقود وازدحام السير والأضرار الجسيمة على الصحة والبيئة، وهناك طرقات لتنفيذ المزيد من مشاريع الطرقات المدفوعة الثمن تماشياً مع السياسات التي تملئها مصالح المقاولين وملاك الأراضي وتجار السيارات والوقود.
الكهرباء	2.1	12.4%	1.8 مليار دولار منها بتمويل خارجي، و300 مليون من الموازنة الممولة بالضرائب. مع العلم أن 2 مليار دولار أنفقت قبل العام 2012، قبل ترك هذه المهمة للقطاع الخاص الذي لم ينفق أكثر من 100 مليون دولار وبالتالي لم يقدّم بأي استثمارات لتأمين الكهرباء والتخلص من مولدات الأحياء.
المياه	1.7	10%	1.2 مليار منها بتمويل خارجي و600 مليون دولار من الموازنة الممولة بالضرائب. وغالبية هذه المشاريع هي عبارة عن مشاريع السدود التي نفذت أو ما زالت قيد التنفيذ، مع ما تنطوي عليه من إشكاليات تتعلق بعدم جدواها أو بنائها بما لا يراعي شروط السلامة العامة، في حين لا يزال الكثير من القرى والبيوت يعاني من عدم وصول المياه.
الصرف الصحي	1.4	8.2%	أنفق هذا المبلغ لإنشاء نحو 22 محطة رئيسة للصرف الصحي، و65 محطة صغيرة في القرى والبلدات المختلفة. على الرغم من ارتفاع عدد المحطات وكفايته لمعالجة المياه الآسنة المنتجة في لبنان، إلا أن 70% من هذه الأوساخ تُرمى في الأنهر والبحر من دون أي معالجة، و30% تلحقها إلى المصبات نفسها لكن بعد فصل الأجسام الصلبة والكبيرة عنها فقط.
المصدر: مجلس الإنماء والإعمار- التقارير السنوية للمشاريع المنقذة، أو قيد التنفيذ، بين العامين 1992 و2022.			





وتصحيح النظام الضريبي أن يعاد توجيه إيرادات الدولة باتجاه هذا الإنفاق.

المصارف المُتخصّصة

تعرف هذه المصارف انطلاقاً من تخصّصها في تمويل نشاطات اقتصادية مُحدّدة ربطاً بالرؤية الاقتصادية للدولة والنشاطات التي ترغب بتحفيّزها، وتبعاً للقطاعات البارزة في اقتصاد مُعيّن وتحتاج إلى تمويل دائم، عادة، تكون قروض أو توظيفات المصارف المُتخصّصة طويلة الأجل لأن الاستثمارات المُنتجة والمشاريع الكبرى التي تمولّها تحتاج إلى فترة متوسطة قبل إنتاج العائدات والأرباح. قد تكون هذه المصارف خاصة أو عامة أو مختلطة، وهي لا تتوسّع في نشاطاتها إلا بالحدود التي تسمح بها مواردها، التي تجمعها من موارد إدارية من الأفراد والمؤسسات والحكومات والصناديق وتضعها بتصرّف المؤسسات التي تحتاج إلى تمويل لتوسيع استثماراتها.

حدثت طفرة الكبرى في المصارف المُتخصّصة إبان القرن التاسع عشر بعيد الثورة الصناعية التي احتاجت إلى رؤوس أموال طائلة لا تستطيع تقديمها إلا مصارف كبيرة تتجاوز نشاطاتها دور التسليف القصير الأجل إلى دور التسليف المتوسط والطويل الأجل. شكّلت هذه التفرقة بين آجال التسليف أول صور التخصّص بين المصارف، حيث ظهرت مصارف الأعمال التي تستثمر أموالها في تأسيس المشروعات وفي تطوير الصناعات، بينما قامت المصارف العقارية على خدمة الملاك العقاريين، في حين كانت مصارف الاستثمار تجمع أموال المساهمين فيها والمودعين والصناديق الاستثمارية لاستثمارها في مجالات معيّنة. في الواقع، تلعب المصارف المُتخصّصة دور الوسيط بين الرأسمالي والمُنتج، في حين تركّز المصارف التجارية عمليّاتها على منح التسليف القصير الأجل مؤدّية بذلك دور الوسيط بين الرأسمالي والتاجر.

أدّى النظام المصرفي اللبناني في فترة ما بعد الحرب وظيفة مُحدّدة استحوذت على القسم الأكبر من أعماله، تقوم على تركيز الجزء الأكبر من توظيفاته في القطاع العام، أي دّين الحكومة لتعزيز سلطة زعماء الميليشيات والأحزاب عبر الإنفاق الزبائني، ودّين مصرف

النظام الضريبي: لطالما اتسم النظام الضريبي في لبنان بعدم عدالته وكفاءته، إذ تطغى الضرائب غير المباشرة التي تطال جميع الناس بمعزل عن مداخيلهم، على الضرائب المباشرة التي تعفي الأرباح ورؤوس الأموال من أي عبء يتوازى مع حجمها، وهو ما يجعل النظام الضريبي آلية لمراكمة الثروات لدى قلة عبر إفقار الغالبية وحرمانهم من الخدمات العامة والقاعدة الإنتاجية المفترض تمويلها بالضرائب. بين العامين 1993 و2019، جبت الدولة 161 مليار دولار، 71% منها من الضرائب و29% من إيرادات المؤسسات المنتجة. من بين الإيرادات الضريبية، هناك 35% تمت جبايتها من الضرائب المباشرة على الأرباح والفوائد والأجور، و65% من الإيرادات غير المباشرة وتحديدًا الضريبة على القيمة المضافة (55% منها) والرسوم على التجارة والطابع المالي.

الإيرادات الضريبية	
71%	ضرائب مباشرة
35%	الأرباح
50%	الأجور
25%	الفائدة
25%	ضرائب غير مباشرة
65%	الضريبة على القيمة المضافة
55%	رسوم على التجارة والطابع المالي
45%	
الإيرادات غير الضريبية	
29%	المصدر: وزارة المالية، تقارير قطوعات الحساب بين العامين 1993 و2017، وأرقام الموازنة للعامين 2018 و2019

الدولة ليست تاجراً ولا تسعى إلى تعظيم الربح، عدا أنّ مجالات تخصّصها الرئيسية ليست في السوق، بل في الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم والقطاعات الاستراتيجية مثل الطاقة والاتصالات والنقل، على عكس رأس المال الذي يمكن أن يسعى إلى الربح في اقتصاد السوق ووفق ظروف مُحدّدة دافعاً إلى تطوير حقول أخرى مثل التصنيع والتجارة والخدمات المتنوّعة. من هنا، التمويل الحكومي هو مصدر أساسي للإنفاق على المشاريع والاستثمارات والخدمات العامة، وهو ما يتطلب إعادة نظر بدور الدولة في هذا المجال، حيث من الممكن أن يُصار بعد إعادة هيكلة الدين العام





المصرفي المتبقي، في مقابل 2% للزراعة و14.5% للصناعة والعقارات والفنادق وغيرها من القطاعات. وهو ما حرم الاقتصاد من فرص استثمارية طائلة كان يمكن أن تجعل اقتصاده من أكثر الاقتصادات المتطورة في المنطقة، وأدّى أيضاً إلى حرمان المجتمع من أبسط حقوقه وفرص العيش الكريم التي امتنعت الدولة عن التدخّل بهدف توفيرها بحجة عدم توافر التمويل. تكرر الأمر نفسه بعد الحرب، بحيث تركّزت التوظيفات المصرفية في ديون القطاع العام. بحلول العام 2021، بلغت توظيفات المصارف في الديون السيادية نحو 84%، في مقابل استحواذ القطاع الخاص (أفراد وأسر وشركات) على 7.5% من هذه التوظيفات فقط.

النسبة من مجمل التوظيفات المصرفية	القيمة بمليارات الدولارات الأميركية	التوظيفات المصرفية - (أيلول 2021)
84%	155	ديون المصارف إلى الحكومة ومصرف لبنان
61%	112	دين مصرف لبنان
23%	43	دين الحكومة
7.5%	14	ديون إلى القطاع الخاص
8.5%	16	توظيفات أخرى
100%	185	المجموع
المصدر: خطة توزيع الخسائر الحكومية - كانون الثاني 2022		
تشمل الأرقام الديون بالعملات الأجنبية والليرة اللبنانية		

تشير إحصاءات مصرف لبنان لتوزّع ديون القطاع الخاص في نهاية العام 2019 إلى أن 69% من القروض الممنوحة إلى القطاع الخاص حُصّصت للشركات والقطاعات الاقتصادية وقد بلغت قيمتها نحو 40.9 مليار دولار، وهي تشمل القروض الممنوحة باليرة وبالعملات الأجنبية، في مقابل 31% للأفراد وبلغت قيمتها 18.7 مليار دولار.

لبنان لتعزيز احتياطي العملات الأجنبية لديه والتمكّن من تثبيت سعر الصرف للاستمرار في استقطاب المزيد من التمويل الخارجي. بغية الاستمرار في أداء هذه الوظيفة التي درّت عليها فوائد طائلة، (أكثر من 82 مليار دولار، بين العامين 1993 و2019، من الدّين الحكومي فقط من دون دّين مصرف لبنان)، سعت المصارف دائماً إلى استقطاب المزيد من الودائع عبر إغرائها بالفوائد العالية. إنّ التّماهي في هذه السياسة من دون وجود مصدر دائم للعملات الأجنبية أدّى في نهاية المطاف إلى إفلاس المصارف عبر توقّفها عن دفع الودائع المترتبة عليها، وبروز فجوات غير مسبوقّة بالعملات الأجنبية لدى المصارف ومصرف لبنان قدرتها خطة الحكومة لتوزيع الخسائر المالية بنحو 69 مليار دولار، ومن ثمّ إعلان الحكومة تعليق تسديد دّينها بالعملات الأجنبية، فيما القطاعات الإنتاجية مُتلاشية وعاجزة عن التعويض نتيجة عقود من ضعف الاستثمار وضالته.

ميزانية المصارف (أيلول 2021)	
أصول المصارف بالعملات الأجنبية	125 مليار دولار
ودائع بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان	86
ديون على القطاع الخاص بالعملات الأجنبية	14
ديون على الحكومة بالعملات الأجنبية (يوروبوند)	9
أصول أخرى بالعملات الأجنبية	16
مطلوبات المصارف بالعملات الأجنبية	124 مليار دولار
ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية	104
ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية الجديدة	1
حساب رأس المال بالعملات الأجنبية	
ديون بالعملات الأجنبية	3
ديون لمصرف لبنان بالعملات الأجنبية	2
مطلوبات أخرى بالعملات الأجنبية	6
المصدر: خطة الحكومة لتوزيع الخسائر المالية - كانون الثاني 2022	

قبل الحرب، وظّفت نصف الموجودات المصرفية في الخارج، فيما استحوذت التجارة على 80% من التمويل





الواسطة المالية على 6.1% من مجمل تسليفات الشركات، ولم تتجاوز قروض الزراعة 1.8%.

بالنسبة إلى قروض الأسر والأفراد: استحوذت القروض السكنية على 65.2% من مجمل القروض الممنوحة للأسر والأفراد، تليها القروض الشخصية وبطاقات الائتمان بنسبة 29.4%، ومن ثم قروض السيارات بنسبة 4.1%.

يلاحظ من هذا التوزّع، أنه على الرغم من ضآلة التسليف المُخصّص للقطاع الخاص بالمقارنة على التسليف الممنوح للقطاع العام، إلا أن قيمته عالية وبلغت نحو 60 مليار دولار في نهاية العام 2019، لكن توزّعها بين القطاعات المختلفة يبيّن أن النسبة الأكبر من هذه الموارد أنفقت لتغذية الاستهلاك من جهة، والاحتكارات التجارية والمضاريات العقارية من جهة ثانية، في حين أن القطاعات المولدة لفرص العمل لم يتجاوز نصيبها 12% من مجمل تسليفات القطاع الخاص. في الواقع، لم يكن حضور المصارف المُتخصّصة بارزاً في الاقتصاد اللبناني في جميع حقباته نظراً لطبيعة النموذج الاقتصادي السائد، سواء قبل الحرب وسطوة التجارة عليه، أو بعد الحرب وسطوة القطاع العقاري والسكني والتجارة والأموال عليه وهو ما حرم الاقتصاد من فرصة أخرى للازدهار والتطور.

من هنا، وبما أن أي نظام اقتصادي رأسمالي لا يمكن له أن يعمل من دون نظام ائتمان، أي من دون استدانة وإقراض، فإن إعادة تحريك عجلة الاقتصاد لا تتطلب تصحيح وضعيّة المصارف وإعادة هيكلتها ورسملتها فحسب بعد إفلاسها، بل تحديد الدور المفترض أن تلعبه في الاقتصاد، أي في الاستثمارات المنتجة والإنمائية والمشاريع الكبرى. لذلك لا بدّ من بناء اقتصاد بديل عن النموذج القائم، وتأسيس مصارف مُتخصّصة للتسليف الطويل الأجل بغية الاستثمار في مشاريع منتجة، وهو ما يتطلب وضع السياسات التي تحقّز هذا النوع من الاستثمارات وجذب التوظيفات الملائمة لها لقاء حصص ملكية في المشاريع، سواء كانت من رأس مال المصرف نفسه، أم على شكل ودائع طويلة الأجل أم أدخارات اجتماعيّة مثل أموال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والصناديق التعاضدية والتقاعدية للمهن الحرة، والصناديق الاستثمارية التي يمكن جذب

القروض إلى القطاع الخاص (كانون الأول 2019)	59.6 مليار دولار	% من مجمل قروض القطاع الخاص	% من مجمل قروض الشركات / الأسر والأفراد
قروض الشركات	40.9 مليار	69%	
الزراعة	754 مليوناً	1.3%	1.8%
الصناعة	6.4	10.7%	15.6%
مقاولات وبناء	9.9	16.6%	24.2%
تجارة وخدمات	19.7 ملياراً	33%	48.2%
وساطة مالية	2.5	4.9%	6.1%
مختلف	1.7 مليار 2.9%		4.2%
قروض الأسر والأفراد	18.7 ملياراً	31%	
شخصية	5.5	9%	29.4%
سكنية	12.2 ملياراً	20.5%	65.2%
سيارات	774 مليوناً	1%	4.1%
مفروشات وتجهيزات منزلية	34 مليوناً	0.06%	0.2%
تعليم	200 مليون	0.3	1.1
المصدر: مصرف لبنان			

استحوذت التجارة والخدمات على الحصة الأكبر من مجمل التسليفات الممنوحة إلى القطاع الخاص (33%)، تليها القروض السكنية (20.5%)، ومن ثم قطاع البناء والمقاولات (16.6%)، وهو ما يشكل معاً 70% من مجمل التسليفات.

بالنسبة إلى قروض الشركات: استحوذت التجارة على النسبة الأكبر (48.2%)، يليها قطاع البناء والمقاولات (24.2%)، ومن ثم الصناعة (15.6%)، في حين استحوذت





أموال المغتربين إليها، بالإضافة إلى المصارف التجارية التي تجتذب الودائع القصيرة الأجل لأداء الوظائف الادخارية والتجارية والخدمات الأخرى.

التمويل الخارجي

يشكل التمويل الخارجي إحدى قنوات التمويل التي تلجأ إليها الدول لتغطية نفقاتها بالعملات الأجنبية أو لتنفيذ مشاريع لا تستطيع تنفيذها لعدم امتلاكها القدرة المالية، وهو قد يأخذ شكل اتفاقيات ثنائية بين حكومتين أو اتفاقيات بين مجموعة حكومات لتبادل سلع مُحددة أو تنفيذ مشاريع لقاء تقديم خدمات أخرى أو الاقتراض، وقد يأخذ أيضاً شكل اتفاقية قروض مع مصارف دولية لتمويل مشاريع مختلفة داخل الدولة. طبعاً هذا المصدر متاح دائماً طالما أن اقتصاد الدولة قادر على إعادة الديون وهذا ما ينطبق في حالة القروض المأخوذة من مصارف دولية، أو في حال كانت الدولة تمتلك سياسة خارجية تسمح لها بالاستفادة من علاقاتها لتوظيفها في خدمة اقتصادها الوطني. في الحالتين قد يبدو الأمر صعباً على لبنان، لا سيما في ظل نظام سياسي مماثل يطغى على سياسته الخارجية ارتباط الأحزاب الداخلية بجهات خارجية مُتناحرة، وبالتالي رهن المصالح الداخلية للمجتمع للمصالح الخارجية للدول الأخرى وخلافاتها، أو لناحية انهيار اقتصاده وماليته العامة وعدم وجود عوامل محفزة على الاستثمار في ظل بيئة الأعمال الموجودة والطبيعة الاحتكارية. اعتمد لبنان هذا النوع من التمويل خلال العقود الثلاثة الماضية، سواء من خلال المؤتمرات الدولية التي عُقدت للحصول على تمويل أو من خلال القروض التي حصل عليها من المصارف الدولية المختلفة ومن بعض البلدان، أو حتى الاتفاقيات الثنائية لتبادل سلع أو تنفيذ مشاريع، لكن على عكس ما يُشاع، فإن حصة هذا النوع من التمويل كانت متواضعة بالمقارنة مع الأنواع الأخرى، ولا سيما تحويلات المهاجرين وودائع المغتربين التي استحوذت على حصة وزانة من سلة العملات الأجنبية التي تتدفق إلى البلاد وتغذي نموذج الاقتصاد. لجأ لبنان إلى هذا النوع في مراحل مُحددة عانى خلالها من تراجع التدفقات الأجنبية، وتحديدًا تراجع الودائع وشراء العقارات من المغتربين، وذلك لتمويل نموذج الاقتصاد المعطل وإعادة تفعيله بضخ عملات أجنبية فيه، بدلاً من معالجة أسباب الهشاشة

والاستثمار في قطاعات تولّد عملات أجنبية بطريقة أكثر استقراراً وديمومة.

الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف

لبنان تجاربه في هذه الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف لعلّ أبرزها سلسلة مؤتمرات باريس. في حين كان يمكن أن تشكل هذه الاتفاقيات فرصاً للإثمار والتطوير إلا أنها استخدمت لتمويل استثمارية النظام السياسي - الاقتصادي القائم، برضا خارجي، بحيث مولت عجوزات الموازنة (باريس 2)، أو بعض الاستثمارات في البنى التحتية من خلال توزيع عقودها على مقاولين محليين وفق مبدأ المحاصصة. وحالياً، نشهد مدى رداءة هذه الاستثمارات وتأثيراتها على المجتمع والاقتصاد.

إلى ذلك، قد تكون مصافي تكرير النفط في دير عمار والزهراني من أقدم الاتفاقيات في تاريخ لبنان الحديث، فهي تعود إلى العام 1940، عندما بدأت شركة IPC بنقل النفط العراقي إليها لتكريره، واستمرّ العمل فيها حتى العام 1972 حين طال التأميم في العراق الشركة المُشغلة. أما مصفاة الزهراني فبدأ العمل فيها في العام 1950 واستمرّ حتى أواخر الثمانينيات لتكرير النفط الآتي من المملكة العربية السعودية عبر الأردن وسوريا وصولاً إلى لبنان. توقفت المصفاتان عن العمل بسبب الأضرار التي طالتهما خلال الحرب الأهلية، ومن غير المفهوم سبب عدم إحياء هاتين المصفاتين وتحديثهما وتطويرهما بعد انتهائهما.





مؤتمرات دولية ⁶⁹			
مؤتمر واشنطن	كانون الثاني 1996	عقد تحت شعار "مؤتمر أصدقاء لبنان" بمشاركة نحو ٣٠ دولة وممثلين لـ ١٠ مؤسسات مالية دولية، حيث تقررّت مجموعة مساعدات وهبات وقروض لتمويل مشاريع إنمائية.	
مؤتمر باريس 1	شباط 2001	عقد بحضور ممثلين عن البنك الدولي والمفوضية الأوروبية والبنك الأوروبي للاستثمار، تركّزت خطة الحكومة اللبنانية على دعم القطاع الخاص، دمج الاقتصاد اللبناني بالاقتصاد العالمي، خفض التعريفات الجمركية، خفض العجز المالي في الموازنة، إدارة الدين والخصخصة.	حصل لبنان على ٥٠٠ مليون يورو على شكل مساعدات وقروض ميسرة كمساعدة أولية، تمهيداً لعقد مؤتمر آخر موسّع (باريس 2).
مؤتمر باريس 2	تشرين الثاني 2002	عقد بمشاركة 23 دولة أوروبية وعربية وآسيوية، ومؤسسات مالية دولية، تركّزت خطة الحكومة على خفض العجز المالي وإعادة هيكلة الدين العام وخصخصة قطاعي الاتصالات والكهرباء.	حصل لبنان على قروض بقيمة 4.4 مليارات يورو بفائدة 3.1:5% مليارات كمساعدة مالية و1.3 مليار لمشاريع بنى تحتية. استخدمت المساعدة المالية في إعادة تمويل الدين العام بالعملة الأجنبية وإعادة جدولته عبر إطالة أجله وتخفيض كلفة خدمته.
مؤتمر ستوكهولم	آب 2006	عقد بدعوة من الحكومة السويدية وبدعم من الأمم المتحدة بحضور نحو 50 دولة ومؤسسة مالية.	حيث منحت الحكومة اللبنانية مساعدة بقيمة 980 مليون دولار لإعادة إعمار ما دمرته حرب تموز.
مؤتمر باريس 3	كانون الثاني 2007	عقد بمشاركة 36 دولة و8 مؤسسات مالية، ارتكز على برنامج أعدّه الفريق الاقتصادي لرئيس الحكومة فؤاد السنيورة، وركّز على إصلاح القطاع المالي وتطوير الأسواق المالية وبيئة الأعمال للقطاعات الإنتاجية، تقوية شبكة الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة والمهمشة، تقليص العجز والدين العام والمحافظة على الاستقرار المالي والنقدي، الخصخصة، والمحافظة على استقرار سعر الصرف ودعم وتمويل مؤسسات القطاع الخاص ودعم القطاع المصرفي.	حصل لبنان على هبات وقروض ميسرة بقيمة 7.533 مليارات دولار جرى توظيفها في مشاريع بنى تحتية.





مؤتمر سيدر	نيسان 2018	عقد بمشاركة 35 دولة، وعدد من مؤسسات التمويل، ارتكز على برنامج استثمارات عامة أعدته الحكومة، التي وعدت بخفض عجز الموازنة نسبة إلى الناتج المحلي بنحو 1% سنوياً لمدة خمس سنوات، بالإضافة إلى إجراء إصلاحات هيكلية في المؤسسات العامة، والقطاع العام، مكافحة الفساد، تحسين الإدارة الضريبية، إقرار قانون للمشتريات العامة، تحديث وترشيد الجمارك، تأمين بيئة أفضل للأعمال التجارية والإنتاجية.	حصل لبنان على وعود بمنحه قروضاً ومنحاً بقيمة ١١.٣ مليار دولار.
------------	------------	--	--

اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف		
خط الغاز العربي 2008	أنجزت المرحلة الأولى من خط الغاز العربي بين مصر والأردن، وبحلول العام ٢٠٠٨ أنجزت المراحل اللاحقة التي أوصلت خط الغاز إلى سوريا ولبنان. إلا أنه لم يجر تشغيل الخط بشكل جدي وسرعان ما توقف في العام ٢٠١٠ مع اندلاع الانتفاضات العربية. يهدف الخط إلى إيصال فائض الغاز المصري والعربي بشكل عام إلى دول المشرق العربي ومنها إلى أوروبا.	
لبنان - العراق 2021	اتفاقية لتبادل النفط العراقي في مقابل تقديم خدمات صحية لبنانية	
لبنان - مصر - الأردن 2022	استمرار الكهرباء الأردنية والغاز المصري إلى معامل الكهرباء في لبنان	

التمويل عبر المصارف الدولية

تشكل المؤسسات الدولية ومنها المصارف الدولية، وخصوصاً مصارف التنمية مصدراً من مصادر التمويل. أهم المصارف الدولية أو الإقليمية هي مجموعة البنك الدولي، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والبنك الأوروبي للاستثمار، وصندوق النقد.

لبنان تاريخ من القروض المعقودة مع هذه المصارف، لعل أقدمها مع البنك الأوروبي للاستثمار الذي تعود استثماراته في لبنان إلى العام 1978، أي في عشرينات الحرب، وقد بلغ حجمها التراكمي نحو 3.2 مليارات دولار وذهبت لتمويل نحو 51 مشروعاً⁷⁰. كذلك يبرز البنك الدولي الذي مَوَّل 80 مشروعاً بقيمة 5,8 مليارات دولار منذ العام 1955⁷¹، بالإضافة إلى البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الذي مَوَّل 10 مشاريع بقيمة 916 مليون دولار⁷².

مع ذلك، لا يبدو أن بنية النظام السياسي - الاقتصادي أدركت قيمة التمويل الذي حصلت عليه، ولا يبدو أنها قادرة أيضاً على إدارة خطط جذية للنهوض، أو تعظيم منافع الفرص التمويلية، بقدر ما أنها تستخدمها لتعزيز استمرارية هذا النظام، وأكثر من ذلك تشوّه بعض الخطط الموضوعية سابقاً. على سبيل المثال، عمد البرلمان اللبناني إلى تغيير وجهة القرض الذي كان مقدماً من البنك الدولي والمخصص للنقل العام





عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص موجودة في لبنان قبل إقرار القانون في العام 2017، يمتد تاريخها من عقود الامتيازات الموروثة من الانتداب الفرنسي في بدايات القرن العشرين إلى عقود "سيدر" التي ترعاها الحكومة الفرنسية الآن، وبينهما عقود لا تخطر ببال في كل المجالات وبكل الأشكال أثبتت فشلها وهدرها الأموال العامة من دون تحقيق أي منفعة مثل العقود مع سوكلين، وشركات الخليوي، ونموذج كهرباء زحلة، ومقدمي خدمات جباية وصيانة الكهرباء، واستثمار المواقع الطبيعية والاستراحات، والسوق الحرة في مطار بيروت وغيرها...

هناك أمثلة كثيرة عن كيفية مآل هذه العقود لعل أكثرها شهرة العقود المبرمة مع شركة سوكلين لجمع النفايات ومعالجتها وطمرها والتي جنت على مدار 21 عاماً نحو 2.5 ملياري دولار وفق مجلس الإنماء والإعمار فضلاً عن العقود المبرمة مع شركة سوليدير لإعادة إعمار وسط بيروت في مقابل تملكها وسط العاصمة وعقارات على الواجهة البحرية التي تشكل اليوم محفظة الشركة الثمينة والثروة الدسمة للمساهمين فيها. وهناك أيضاً عقود الخليوي والكهرباء التي هدرت عليها المليارات ولم تتمكن من تأمين لا كهرباء ولا خدمة اتصالات جيدة.

مع ذلك، يُعاد تقديم الشراكة كأنها الحل السحري الذي سوف يوفر البنية التحتية والخدمات الأساسية من دون أن تتحمل الخزينة العامة أي عبء! تمتلك الدولة اللبنانية آلية عادية لإبرام العقود العمومية عبر وضع دفتر شروط واستدراج عروض والتعاقد مع شركات خاصة تدفع لها لقاء خدماتها أموالاً قد تستدينها أو ترصدها في موازنتها، وفي الحالتين تُدفع لاحقاً من خلال الضرائب، الفرق بين الشراكة والآلية العادية تتلخص باستدانة الدولة للدفع للمورد، وإبرام عقد معه لفترة طويلة تقسّط خلالها المبالغ المترتبة عليها. بالتالي بدل أن تُسجل الدولة المبالغ المترتبة عليها في الدّين العام، فهي تخفيه وتدفعه على شكل أقساط سنوية من الموازنة، وتخفي معه جزءاً من عجزها وقيمة الفائدة المترتبة عليها، أو يمكن للشريك الخاص استرداد أمواله وأرباحه من خلال تجيير إيرادات عامة له يجيبها من المواطن⁷³.

ومشروع الباص السريع، محوّلاً 255 مليون دولار من أصل 295 مليون دولار إلى مشروع البطاقة التمويلية المزمع إطلاقه. أيضاً ببرز مثال آخر وهو حقوق السحب الخاصة من صندوق النقد الدولي التي حصل عليها لبنان في أيلول 2021 وبلغت 1.135 مليار دولار. وفي حين تغيب الشفافية عن مصير هذه الأموال إسوة بغيرها، حيث أضيفت إلى موجودات مصرف لبنان، فإن مصير صرف هذه الأموال لا يزال مجهولاً. أيضاً يخوض لبنان اليوم مفاوضات بدائية مع صندوق النقد الدولي لم يكشف أي من تفاصيلها حتى الآن، غير أن الظاهر غياب أي شكل من خطة لتعافي الاقتصاد والرعاية الاجتماعية في خضم تهالك مطرد للرأسمال الثابت وبنيت التحتية مع دخول الأزمة عامها الثالث والتوقف عن الاستثمار في البنى التحتية والخدمات العامة.

الثابت في كل ذلك، عدم وجود أي خطة قابلة للحياة توّظف هذه الأموال، التي لا يزال بعضها متاحاً مثل سيدر وقروض صندوق النقد، في استثمار اجتماعي واقتصادي ضروري في هذه المرحلة، ويعير هذا السلوك عن تعامل بالقطعة مع أزمات هذا المجتمع، وغياب الرؤية الواضحة لكيفية النهوض به، فضلاً عن غياب الإدراك لأهمية الخدمات العامة ومساهمتها في خفض الأكلاف على الأسر المقيمة وعلى دعم الإنتاج والنشاط الاقتصادي. تغيب هذه الرؤية لصالح طروحات شعبية قصيرة الأمد، ولأهداف سياسية وانتخابية.

الشراكة مع القطاع الخاص

تُعَدُّ الشراكة بين القطاعين العام والخاص شكلاً من أشكال الخصخصة وترتيب تقوم من خلاله الدولة بالتعاقد مع القطاع الخاص لتنفيذ مشروعات عامة مختلفة. ظهر هذا النوع من العقود والامتيازات في تسعينيات القرن الماضي كردّ فعل على فشل سياسات الخصخصة التي يُعاد النظر فيها في أكثر الدول الرأسمالية، فرنسا وبريطانيا في الدرجة الأولى، وبات الوصفة الجاهزة للدول الضعيفة لنقل الثروة إلى القطاع الخاص باعتبارها ثمناً ضرورياً لمعالجة أوجه التخلف والقصور في البنى التحتية والخدمات، حتى ولو رتب أكلافاً كبيرة لا تنحصر بالكلفة الأعلى لتنفيذ المشروع عبر الشركات الخاصة بالمقارنة مع كلفة تنفيذها عبر القطاع العام.





المُنتجة وحصرها بالذَّين العام والسوق العقاري والقطاع المصرفي.

حالياً، تُطرح فكرة الاستثمار المشترك كوسيلة لإنقاذ المصارف، التي أفلسَت نتيجة رهاناتها الاستثمارية الخطرة التي أدَّت دوراً مركزياً لتأمين استمرارية الاقتصاد السياسي لفترة ما بعد الحرب، وتُعدُّ مصالحها الخاصة جزءاً منه. ما هو مطروح تحت عنوان الاستثمار المشترك هو تمويل بناء معملين للكهرباء بقيمة 1.6 مليار ممَّا تبقى من احتياطي بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان⁷⁵. لكن، بدلاً من أن تمتلكها الدولة، خصوصاً أن تمويلها يجري من احتياطي البلاد، سوف يتم تملكها إلى عدد من المودعين، من دون إعطاء الأولوية لودائع صناديق التقاعد مثلاً أو صندوق نهاية الخدمة لمستخدمي الضمان، وبالتالي حماية شريحة واسعة من المجتمع، وذلك لقاء شطب 4.8 مليارات دولار عالقة في المصارف، أو بتعبير آخر، فرّطت فيها المصارف. وهو ما يعني تجريد المقيمين من جزء من احتياطي البلاد بالعملات الأجنبية لحلّ أزمة المصارف وكبار مودعيها بدلاً من تحميلهم الخسائر من رساميلهم الخاصة والفوائد الطائلة التي راكموها على مدار سنوات، بحيث تُشطب 4.8 مليارات دولار مطلوبة من المصارف، وبطريقة غير مباشرة من المصرف المركزي، مقابل تخلي الأخير عن 1.6 مليار دولار لصالح عدد من كبار المودعين، فضلاً عن تحويل خدمة الطاقة، الاستراتيجية والحقوقية، إلى سلعة بيد القطاع الخاص خاضعة لمنطق الربح والخسارة.

في الواقع، وعلى مدى ثلاثة عقود، فرّط هذا النموذج بفرص استثمارية طائلة وبموارد ضخمة تدفّقت إلى البلاد، وبتعطّل آليات عمله يدفع المجتمع كُله الثمن فيما المستفيدين منه، وتحت وقع صدمة الانهيار، يعتمدون إلى الاستحواذ على ما تبقى من موارد قائمة، وما قد يأتي من موارد جديدة. لعل أبرز هذه الموارد هي تحويلات المهاجرين والمغتربين اللبنانيين والمساعدات المالية والذهب وما تبقى من احتياطات بالعملات الأجنبية. لا شك أن بعضاً من هذه الموارد سوف تستمر بالتدفق وقد تكون فرصة جديدة للنهوض إثمًا في حال توظيفها ضمن رؤية مختلفة، وفي ظلّ نظام مختلف يرقى مصالح الأكثرية لا الأقلية.

في الحالتين: الآلية العادية أو الشراكة، فإن من يعمل في لبنان هو القطاع الخاص، نظراً إلى عجز الدولة ونقص الموارد البشرية لديها، أمّا الفرق فيكمن في إظهار هذا العبء المالي أو التحايل لإخفائه بعقود شراكة. تالياً إن التحجج بعجز الدولة لإحلال القطاع الخاص هو عذر غير مقبول، فالقطاع الخاص ليس الحلّ لدولة فاشلة، خصوصاً أن هذه التلزمات بمبالغ كبيرة ولسنوات طويلة يترتب عليها احتكارات، كما أن التسويق لفكرة تنفيذ استثمارات مجانية هو خاطئ، لأن الشريك الخاص يدفع أموالاً ويستردّها لاحقاً من الدولة مع أرباحه الخاصة، وتالياً المفاضلة بينها وبين الصيغة العادية، مسألة فنية مرتبطة بكلفة التمويل والفوائد المترتبة عليه، والمردود الاقتصادي الناتج عن كل نمط⁷⁴.

صناديق الاستثمار المشترك

تُعرّف هذه الصناديق بأنها صناديق مُشتركة تجمع فيها أموال العديد من المُستثمرين ليتمّ توظيفها في الأسهم والسندات أو في مشاريع قطاعية وأصول أخرى، ويقوم أساسها على إتاحة الفرصة لأصحاب المال، الصغار أو الأفراد، للوصول إلى المحافظ المُدارة والاستثمار في مشاريع مختلفة. تطوّرت هذه الصناديق منذ القرن التاسع عشر حتّى اليوم، بحيث توسّع حجم أعمالها وباتت من كبار اللاعبين، وتنوّعت أهدافها والشرائح المُستثمرة عبرها، وباتت تشمل فئات أوسع من المجتمع وموجودات الأسر وحسابات ادخار التقاعد، وبالتالي أصبحت بؤابة نحو نماذج أكثر تشاركية في الأسواق المالية من خلال قدرتها على إشراك فئات عديدة في الأنشطة الاستثمارية بخبرات وقدرات مالية متواضعة.

في لبنان لطالما كانت الفكرة خارج إطار أيّ توجه منتج شأنها شأن القطاع المالي عموماً الذي تسيطر عليه المصارف. في الواقع، قامت المصارف اللبنانية بتسويق صناديقها من خلال مصارفها الاستثمارية، وانصب عمل الجزء الأكبر منها على الاستثمار في سندات الذَّين السيادي اللبناني، فيما وظف الجزء المتبقي في شراء أسهم بوليدير أو شراء أسهم في أسواق خارجية. بمعنى آخر، أتى عمل هذه الصناديق على صورة النظام المالي بعيداً من أي وظيفة توجه نحو الاستثمارات





أموال المغتربين: حجمها وكيف وُظفت؟

خلال الأعوام الـ 18 الماضية (2002-2020)، أرسل المهاجرون اللبنانيون العاملون في الخارج نحو 122 مليار دولار إلى أسرهم⁷⁶، وهو ما يوازي مجموع قيمة الصادرات للسلع اللبنانية البالغة 71 مليار دولار⁷⁷، مضافاً إليها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلاد البالغة 52 مليار دولار خلال الفترة نفسها⁷⁸. شكّلت هذه التدفّقات دعماً لاستهلاك الأسر، إمّا في الوقت نفسه فرصة ضائعة على الاقتصاد.

تأثّر الاقتصاد اللبناني بشكل كبير بتحويلات المهاجرين اللبنانيين، ففي حين مثلت طوق النجاة للكثير من الأسر ومكنتها من الاستهلاك بمستوى أعلى ممّا يتّحّه دخلها المُنتج محلياً، لعبت السياسات المُعتمدة دوراً سلبياً في تحويل منفعتها إلى السلبية بدلاً من الإيجابية. فهذه التحويلات لم تُستثمر في الاقتصاد الحقيقي بل جرى توظيفها في استهلاك الأسر والودائع المصرفية وسوق العقارات والمساكن.

وفقاً لإحصاءات مصرف لبنان التي تستعرضها "رؤية لبنان الاقتصادية" التي أعدّها شركة "ماكيزي" لصالح الحكومة اللبنانية، استقطب لبنان بين العامين 2005 و2015 نحو 99 مليار دولار من تحويلات المهاجرين، وهي تشكّل 54% من مجمل التدفّقات المالية التي دخلت إليه. استُخدم نحو 64 ملياراً، أي 65% من مجمل هذه التحويلات، في تمويل استهلاك الأسر المعيشي، بما في ذلك إنفاقهم على التعليم والصّحة والأثاث والتجهيزات المنزلية. في حين وُظف 22 ملياراً منها في القطاع المصرفي على شكل ودائع، وقد استُخدمت بدورها عبر السياسات المُتبعة في تغذية آلية عمل النظام المالي عبر تثبيت سعر الصرف ودفع الفوائد للمحافظة على استمرارية تدفق الودائع من الخارج. فيما استقطبت السوق العقارية نحو 8 مليارات دولار، في مقابل إنفاق نحو 5 مليارات دولار على السياحة⁷⁹. شجّعت السياسات المُعتمدة على هذا الاستخدام، ولم تظهر أية إرادة لتشجيع الأسر على التوظيف والاستثمار في الاقتصاد الحقيقي، ولذلك لم يقابل التحويلات المُرسلة أي عمل في الاقتصاد المحلي، ولم تضيف أي قيمة مباشرة على الناتج المحلي الإجمالي، في حين

أُتاحَت للحكومة حشد المزيد من الموارد لتمويل إنفاقها التوزيعي من خلال الضرائب على الاستهلاك وإعفاء الأرباح والريوع من أي عبء... وعلى هذا الأساس، لعبت التحويلات دوراً مهماً في زيادة التفاوتات وتركيز الثروة والدخل لدى الأقلية وترسيخ الفساد وغياب المساءلة.

النسبة من مجمل التحويلات	القيمة بمليارات الدولارات	استخدامات التحويلات (2005-2015)
64.6%	64	استهلاك معيشي
22.2%	22	ودائع مصرفية
8.1%	8	عقارات
5.1%	5	سياحة
100%	99	المجموع
المصدر: رؤية لبنان الاقتصادية - 2018، وزارة الاقتصاد والتجارة - ماكيزي		





صناديق نهاية خدمة العمال وتعاضد المهنيين

الأمر نفسه ينطبق على صناديق نهاية الخدمة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وصناديق تعاضد وتقاعد المهن الحرة من مهندسين وأطباء ومحامين وأساتذة، بحيث وظف معظمها في المصارف التجارية. هذه التوظيفات، بنتيجة إفلاس المصارف وانهايار العملة المحلية، بددت قيمة كل ما اختزنه شريحة واسعة من المجتمع على مدار عقود، وهددت أمنها الاجتماعي في سنوات تقاعدها.

صندوق نهاية الخدمة في الضمان الاجتماعي	8 مليارات دولار	موظفة مناصفة في سندات الخزينة باليرة اللبنانية والمصارف
صندوق نقابة المهندسين	509 ملايين دولار	معظمها موظف في المصارف
صندوق نقابة المحامين	70 مليون دولار	معظمها موظف في المصارف
صندوق نقابة أطباء الأسنان	56 مليون دولار	معظمها موظف في المصارف
المصدر: الضمان الاجتماعي، نقابات المهندسين والمحامين وأطباء الأسنان		

فيما يجادل الاقتصاديون حول التأثيرات السلبية والإيجابية لتحويلات المهاجرين على الاقتصادات التي تتلقاها، إلا أنهم يتفقون على أن الأهمية تكمن في كيفية استخدامها من قبل متلقيها، وهو ما قد يكون مورداً أساسياً يمكن استخدامه في عملية النهوض، خصوصاً أن قيمة هذه التحويلات السنوية تتجاوز بنحو سبع مرات ما قد يحصل عليه لبنان من صندوق النقد الدولي سنوياً على مدار أربع سنوات. فضلاً عن أن الصناديق التقاعدية والاجتماعية غالباً ما تُستخدم في مشاريع طويلة الأجل في بلدان عديدة، مثل تمويل مشاريع البنى التحتية على سبيل المثال، ويعود ذلك إلى كونها مذكرات كبيرة لما بعد التقاعد، ولا تسحب بعد وقت قصير من ادخارها، وهو ما يساعد على توظيفها في مشاريع تحتاج إلى وقت متوسط الأجل لبدء إنتاج عوائد على الاستثمار الأولي.

البورصة (الأسواق المالية)

تُعرّف البورصة بأنها سوق منظمة لبيع وشراء السندات والأوراق المالية والأسهم، بحيث تحصل الشركات والحكومات الساعية إلى التوسع في أعمالها على تمويل من أصحاب المال، الصغار أو الكبار، الراغبين في الاستثمار. بمعنى آخر، تعتمد البورصة على تحويل الأموال من الفئات التي لديها فائض (الدائنين) إلى الفئات التي لديها عجز (المدينين)، فيحصل الدائنون على أرباح مستقبلية ناتجة عن استثمار أموالهم بدلاً من ادخارها أو مجرد استهلاكها، فيما يحصل المدينون على أموال لزيادة إنتاجهم والتوسع بكلف متدنية وأقل من التمويل الممنوح عبر المصارف. لكل بورصة متطلبات إدراج مُحددة أبرزها تقديم الشركات تقارير مالية مُنظمة، وتقارير أرباح مُدققة، ومتطلبات الحد الأدنى لرأس المال.

إذاً، تساعد البورصة الحكومات والشركات الاستثمارية في الحصول على السيولة لتمويل المشاريع الإنمائية ومشاريع البنى التحتية أو التوسع في عملياتها وخطوط الإنتاج. من هنا، تمثل البورصة فرصة جيدة للاستثمار وتحفيز المذكرات نحو القطاعات الاقتصادية المختلفة بدلاً من وضعها في المصارف أو مجرد ادخارها وعدم توظيفها في الاقتصاد. لكنها قد تنطوي أيضاً على بعض المخاطر أبرزها تنامي عمليات المضاربة خصوصاً أن الأسواق المالية، إسوة بالتجارة، هي مكان لإنتاج الثروة وتبادلها من خلال المراهنة على أرباح الأسهم والمضاربة عليها.

بالنسبة إلى لبنان، تأسست بورصة بيروت في العام 1920 خلال الانتداب الفرنسي، وهي ثاني أقدم بورصة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. عاشت الازدهار في الفترة الممتدة بين خمسينيات ومطلع سبعينيات القرن الماضي، حين أدرجت فيها العديد من الشركات والمصانع والمؤسسات خلال الذروة الإنتاجية التي عاشها لبنان في تلك الفترة، لتلبية حاجات الدول الخليجية التي اكتشفت النفط حديثاً وبرزت فيها فورات الاستهلاك. استمرت البورصة خلال سنوات الحرب الأولى، لكن سرعان ما أغلقت في العام 1983، بعد أن بدأت العملة المحلية تشهد أولى موجات الانهيار بسبب الوضع الأمني والاقتصادي المتدهور، وخروج رساميل





ولا حتّى تشجيع المستثمرين بالأسهم على الدخول فيها نظراً لطبيعتها العائلية.

التمويل التعاوني

ظهرت ملامح الإنتاج التعاوني في بدايات القرن التاسع عشر بعد تأسيس تجمّعات حول معامل القطن في بريطانيا. مذكّات انطلقت الحركة التعاونية كإطار لتحشيد الموارد التي يملكها المنضوون ضمنها بهدف الشروع في نشاط اقتصادي يملكونه أو يشاركون فيه ويأتي عليهم بالمنفعة، واتخذت أشكالاً مختلفة، فهناك التعاونيات الإنتاجية التي تشكل إطاراً للعاملين في إنتاج سلعة أو خدمة معيّنة سواء في الزراعة أو الصناعة أو الخدمات، عالمياً، تؤمّن التعاونيات أكثر من مليون ونصف مليون وظيفة في فرنسا، ما يشكل 3.5% من القوى العاملة. وفي ماليزيا فإن 27% من السكان منضوون ضمن تعاونيات متنوّعة. أما في اليابان فإن 91% من المزارعين منضوون ضمن تعاونيات. ولا يتوقّف عمل التعاونيات على الزراعة، ففي إيطاليا تستحوذ التعاونيات على 13% من العمليات المصرفية و30% من قطاع الاستهلاك، وشكّلت 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي الإيطالي وفق أرقام العام 2013.

إلا أن الأمر في لبنان لا يبدو مشابهاً على الإطلاق. في الواقع، أنشئت أول تعاونية في العام 1937، وكانت تعاونية زراعية. ارتفع عدد التعاونيات نحو 28 مرّة بين العامين 1971 و2017، من 45 إلى 1238 تعاونية، وبتكرّر 78% منها في قطاع الزراعة. مع ذلك، وعلى الرغم من سطوة التعاونيات الزراعية على هذا الشكل التمويلي، إلا أن عدداً قليلاً جدّاً منها تمكّن من استيفاء معايير الجودة المطلوبة لكلّ من الأسواق المحلية وأسواق التصدير، فيما بقي القسم الأكبر عاجزاً عن معالجة تحديات السوق والمبيعات والدخول إلى أسواق جديدة وإقامة روابط مع الشركات الصناعية بوصفها مورداً للسلع شبه المصنّعة⁸⁰.

في الواقع، ثلث التعاونيات فقط ناشطة، وهي لا تضم سوى 5.4% من المزارعين المسجلين، ويعود ذلك إلى تأسيس العديد من التعاونيات من قبل التجار ومصدّري الفواكه والخضار كوسيلة للحصول على التمويل والمعدات من وزارة الزراعة والجهات المانحة

من لبنان، وتوقّف تدقّق بعض الرساميل الأخرى وخصوصاً تلك التي تموّل المنظّمات الفلسطينية. بعد الحرب أعيد افتتاح البورصة في العام 1995، لكن لم يكن ذلك مربوطاً بخطط لتأمين التمويل للقطاعات الإنتاجية والابتكارية والتكنولوجية، بل لهدف شبه وحيد، وهو تسهيل عمل شركة سوليدير التي استحوذت على الملكيات العامة والخاصة في وسط بيروت، وحولتها إلى أسهم في شركة عقارية يسهل تداولها وبيعها وشراؤها من دون اللجوء إلى مستلزمات التسجيل في السجل العقاري.

في مرحلة ما بعد الحرب، أُرسي اقتصاد سياسي يخدم مصالح المستثمرين بالدين الحكومي وبالاستهلاك والعقارات، وهو ما خلق معارضة شديدة لقيام بورصة فاعلة في بيروت، إذ اعتبرتها المصارف منافسة لها في تمويل القطاعين العام والخاص، وقد تنزّعت حصّة من "أعمالها". استمرّت النقاشات طويلاً في موضوع إحياء البورصة، وغالباً ما ثار عند بروز أي أزمة اقتصادية أو مالية، بحيث رست الحلول المطروحة على خصصتها، واستملاكها من قبل المصارف، حماية لمصالحها، بدلاً من البحث عن أسباب الأزمات الكامنة في النظام الاقتصادي نفسه، واستخدام البورصة كوسيلة لرشد أي نظام اقتصادي بديل بأطر بديلة ومنوّعة للحصول على التمويل.

هذا الواقع، حال دون تطوير البورصة حتى اليوم، إذ تضم 11 شركة فقط من ضمنها 7 مصارف وشركة سوليدير وشركتي إسمنت وشركة لاستيراد السيارات. وبالتالي، لم يكن لها أي دور في تمويل الاقتصاد والشركات والحكومات، بحيث حصرت هذه المهمة بالمصارف التجارية، أو مضخّة توزيع الموارد على المصالح الكامنة في الاقتصاد السياسي القائم.

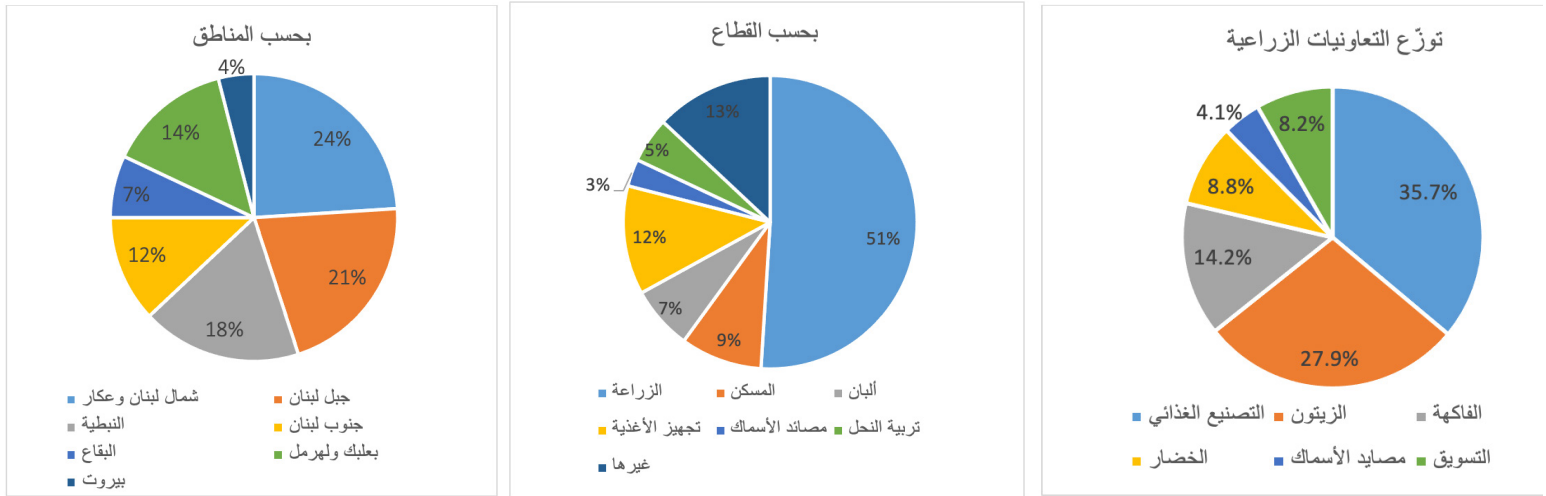
من هنا، لا تنفصل مشكلة بورصة بيروت ودورها عن طبيعة النموذج الاقتصادي، وبالتالي يفترض تطويرها البحث عن دور لها في توجيه الرساميل باتجاه مُنتج وفرض سياسات تحقّز هذا النوع من النشاط، وهو ما يحتم تعديلاً في المصالح القائمة، ولا سيّما مصالح القطاع المصرفي، فضلاً عن تحفيز الشراكات والأعمال، بعيداً من التكتلات العائلية التي تشكّل النسبة الأكبر من الشركات العاملة في لبنان، ولا تتمتع بالشفافية الإدارية للإدراج في البورصة،





الدولية، فضلاً عن الاستفادة من الإعفاءات الضريبية التي يجيزها القانون لصالح التعاونيات مثل ضريبة الأرباح والإيجار والأموال المبنية وغيرها.⁸¹

يرتبط تطوّر التعاونيات بقدرات الدولة وبتطوير سياسات التنمية الريفية والزراعية، وهذا ما حصل في الستينيات خلال العهد الشهابي، إذ عمدت الدولة إلى دعم الريف للحدّ من الفقر، ورُكّزت على تحسين الكفاءات والأثر المحتمل على سبل العيش في الأرياف. إلّا أن دولة ما بعد الحرب افتقدت سياسات إنمائية زراعية وريفية محدّدة.



يمكن للتعاونيات أن تكون الإطار التمويلي والتشغيلي لكثير من المشاريع في لبنان، لا سيّما في ظل إفلاس القطاع المصرفي اللبناني وتالياً انهيار نظام الإقراض الذي من شأنه أن يقدّم التسليفات لتمويل المشاريع، ففقدان الثقة في القطاع المصرفي يدفع المودعين الحاليين أو المودعين الجدد إلى البحث عن أطر وآليات جديدة، إما لإخراج ودائعهم من القطاع المصرفي، أو لتخزين ثرواتهم في أطر مختلفة عن الودائع المصرفية. مع ذلك هناك العديد من الصعوبات التي تواجه العمل التعاوني، وترتبط بصلب الاقتصاد السياسي القائم والمصالح الكامنة حوله، فعملية الترخيص للتعاونيات لا تخلو من الزبائنية، بحيث تسهّل الأحزاب السياسية إعطاء رخص لإنشاء تعاونيات جديدة لا تتوافق مع المعايير والجدوى والمردود الاجتماعي.





خلاصات

النظام هو عقد مُبرم بين الفاعلين السياسيين، يُحدّد حصة كلّ منهم من الموارد المُتاحة، تبعاً لموازين القوى القائمة بينهم وتتجسّد في الدساتير والأعراف والقوانين المكتوبة وغير المكتوبة، فيما تضمن مؤسسات الدولة الرسميّة، بوصفها أداة لإدارة النظام، احترام هذه القوانين والحرص على حسن تنفيذها. تغيير الأنظمة يتطلب تغيير موازين القوى، وهو يبدأ مع طرح مشاريع بديلة وتبنيها. ما يعني أن الأساس يكمن في العمل السياسي بعيداً من أوهام الحلول التقنيّة. المجتمع ليس أرقاماً بل أفراد لديهم حاجات وإمكانات مختلفة، والاقتصاد ليس معادلات حسابيّة بل مصالح طبقية متفاوتة ومتضاربة، بل خيارات سياسيّة بامتياز انطلاقاً من هنا، فإن التمويل ونماذجه ومصادره ليست الهدف بذاته، إنما وسيلة لتحقيق الأهداف. الهدف مُرتبط بشكل الدولة الذي نريد واقتصادها ومجتمعها، إتّيه خيار سياسي مرتبط بكيفيّة توزيع وتخصيص الموارد للتحوّل من اقتصاد يخدم تراكم الثروة لدى قلة، إلى اقتصاد قابل للحياة يحسّن ظروف حياة المجتمع ويؤمن استمراريته.

لبنان لا يفتقر إلى الموارد، بل لديه مخزون جيّد نسبة إلى حجم اقتصاده، ولكن يجري تبديدها من دون أي خطة أو إطار أو رؤية للنهوض. هناك حاجة لجرّدة هذه الموارد بدءاً من الذهب واحتياطات العملات الأجنبية والتحويلات من اللبنانيين العاملين في الخارج والمساعدات الدولية والمُدخّرات الخارجية المحوّلة إلى الخارج والثروات الطائلة المتراكمة بفعل عمل النظام القديم، فضلاً عن موارد أخرى قابلة للاستغلال بشروط وظروف معيّنة مثل التمويل الخارجي عبر المؤتمرات المتعدّدة الأطراف ومن المؤسسات الدولية، بالإضافة إلى الثورة الغازية المزعومة.

لا شكّ أن عملية التحوّل هذه إلى اقتصاد قابل للحياة ليس سهلة، ولكّنها ليست مستحيلة. تنطلق من:

- تنظيف الخسائر الهائلة في القطاع المصرفي وفق تراتبية المسؤوليات،
- إعادة هيكلة الديون والفوائد المُرتّبة عليها، ولا سيّما الديون بالعملات الأجنبية، وربما شطب جزء منها كشرط أساسي لتحفيز النمو،
- التعامل مع الموازنة العامّة بمعزل عن هاجس

تحقيق التوازن فيها.

أمّا تجميع الموارد وتوزيعها لتمويل عملية الانتقال يمكن أن تتحقّق بأطر مختلفة:

- **التمويل الحكومي:** الدولة ليست تاجراً ولا تسعى إلى تعظيم الربح، ومجالات تخصّصها ليست في السوق، بل في الخدمات العامّة. من هنا، التمويل الحكومي هو مصدر أساسي للإنفاق على المشاريع والاستثمارات والخدمات العامّة، وهو ما يتطلب إعادة نظر بدور الدولة في هذا المجال، حيث من الممكن أن يُصار بعد إعادة هيكلة الدين العام **وتصحيح النظام الضريبي** إلى أن يعاد توجيه إيرادات الدولة باتجاه هذا الإنفاق، وحتى تسهيل إمكانية **الاستدانة من المؤسسات الخارجية أو من خلال المؤتمرات المتعدّدة الأطراف** لتمويل مشاريع منتجة وإنمائية.
- **التخصّص المصرفي:** لا يمكن لأي اقتصادي رأسمالي أن يعمل من دون نظام ائتمان، أي من دون استدانة وإقراض. إن إعادة تحريك عجلة الاقتصاد لا تتطلب تصحيح وضعية المصارف وإعادة هيكلتها ورسملتها فحسب بعد إفلاسها، بل تحديد الدور المفترض أن تلعبه في الاقتصاد، أي في الاستثمارات المنتجة والإنمائية والمشاريع الكبرى. لذلك لا بدّ من تأسيس مصارف مُتخصّصة للتسليف الطويل الأجل بغية الاستثمار في مشاريع منتجة، وهو ما يتطلب وضع السياسات التي تحقّز هذا النوع من الاستثمارات وجذب التوظيفات الملائمة لها لقاء حصص ملكية في المشاريع، سواء كانت من رأس مال المصرف نفسه، أم على شكل ودائع طويلة الأجل، أم أدخارات اجتماعيّة مثل **أموال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والصناديق التعاضدية والتقاعدية للمهن الحرة، والصناديق الاستثمارية** التي يمكن جذب **أموال المغتربين** إليها.
- **الاستثمار التعاوني والمشارك:** يمكن أن تشكل التعاونيات أو الصناديق الاستثمارية إطاراً تموالياً وتشغيلياً لكثير من المشاريع والأعمال، بما يعطي أصحاب المال خيارات عدّة لتوظيف أموالها في مشاريع مختلفة مربحة، وليس حصر هذه التوظيفات في القطاع المصرفي والدين الحكومي كما جرت العادة.
- **الاكتتاب في البورصة:** يفترض تطوير البورصة البحث عن دور لها في توجيه الرساميل باتجاه مُنتج





وفرض سياسات تحقّز هذا النوع من النشاط، وهو ما يحتم تعديلاً في المصالح القائمة، ولا سيّما مصالح القطاع المصرفي، فضلاً عن تحفيز الشراكات والأعمال، بعيداً من التكتلات العائلية التي تشكّل النسبة الأكبر من الشركات العاملة في لبنان، ولا تتمتع بالشفافية الإدارية للإدراج في البورصة، ولا حتى تشجّع المستثمرين بالأسهم على الدخول فيها نظراً لطبيعتها العائلية.

المراجع

الكتب:

ألبير منصور، الانقلاب على الطائف، مؤسسة دار الجديد، بيروت، 1993.
بطرس لبكي، هجرة اللبنانيين 1850-2018: مسارات عولمة مُبكرة، دار سائر المشرق، بيروت، 2019.
توفيق كسبار، اقتصاد لبنان السياسي 1948-2002: في حدود الليبرالية الاقتصادية، ترجمة فاتن الحريري زريق والمؤلف، دار النهار للنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2005.
سليم نصر، سوسيولوجيا الحرب في لبنان: أطراف الصراع الاجتماعي، دار النهار للنشر، بيروت، 2012.
شريل نحاس، برنامج اقتصادي واجتماعي من أجل لبنان، LCPS، بيروت، 2005.
شريل نحاس، اقتصاد ودولة للبنان، رياض الرئيس للكتب والنشر، بيروت، 2020.

وثائق ودراسات:

أحمد سفر، المصارف المتخصصة في لبنان، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في الحقوق، الجامعة اللبنانية - كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية - الفرع الأول، بيروت، 1986.
تقارير قطوعات الحساب 1993-2017 التي أعدتها وزارة المالية اللبنانية.
التقارير السنوية لمجلس الإنماء والإعمار عن المشاريع المُنفّذة، أو قيد التنفيذ، بين العامين 1992 و2022.
تقارير القروض المصرفية للقطاع الخاص 2005-2020، مصرف لبنان.
الحكومة اللبنانية، خطة توزيع الخسائر المصرفية للتعافي المالي، كانون الثاني 2021.
رئاسة مجلس الوزراء اللبناني، رؤية لبنان الاقتصادية،

دراسة من إعداد شركة ماكينزي، بيروت، 2018.
رابط الدراسة: <https://me-/lb.gov.economy.www/://https://pdf.ar-report-full-11899/20181022-1228/dia>
كمال حمدان ومروان عقل، الطغمة المالية، دراسة، مجلة الطريق، بيروت، 1979.
معهد التدريب على الإنماء، لبنان يواجه تنميته، ملخص دراسة إيرفد الأولى 1960-1961، بيروت، 1963.
منظمة العمل الدولية، قطاع التعاونيات في لبنان: ما دوره؟ ما مستقبله؟، دراسة، أيلول 2018، رابط الدراسة: https://pub-/groups/wcm5p5/org.ilo.www/://https://publication/documents/beirut-ro---/arabstates---/lic/pdf.644726_wcms

Lebanon: Balance Sheet Analysis Pointsto Restructuring of Debt and Financial Sector, Fitch, Feb 2020
Lydia Assouad, Rethinking the Lebanese Economic Miracle: The Extreme Concentration of Income and Wealth in Lebanon 2005-2014, World inequality Lab, first version: September 2017, updated version: February 2021

Retrieved on: <https://wid.world/document/rethinking-lebanese-economic-miracle-extreme-concentration-income-wealth-lebanon-2005-2014-wid-world-working-paper-201713>
Selim Nasr, Backdrop to Civil War: The Crisis of Lebanese Capitalism, Merip Reports, Issue N73, 1978
UNCTAD, Investment Policy Review: Lebanon, 2018.
Link: https://unctad.org/system/files/official-document/diaepcb2017d11_en.pdf





المقالات:

آن أوكنغ، إيكهارد إرنست، رالف شامي، كونييل فولينكامب، هل هناك مصيدة تصنعها تحويلات العاملين؟، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، أيلول/سبتمبر 2018. الرابط: <https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2018/09/pdf/chami.pdf>

علي هاشم، صناديق الاستثمار المشترك: تركيز المخاطر أم تنويعها؟، ملحق رأس المال، جريدة الأخبار، 18/6/2018. [Wkvz1b/gl.goo//:https](https://www.wkvz1b.gl.goo/)

فيفيان عقيقي، لبنان الخامس عالمياً في اللامساواة، ملحق رأس المال، جريدة الأخبار، 5/11/2018. [goo//:https 4XXstm/gl](https://www.goo/4XXstm/gl)

فيفيان عقيقي، التاريخ اللبناني الطويل للمشاركة مع القطاع الخاص، ملحق رأس المال، جريدة الأخبار، 25/3/2019.

فيفيان عقيقي، المشاركة مع القطاع الخاص: الدولة تخفي مديونيتها والمصارف تحكم قبضتها، الأخبار، 21/8/2017. الرابط: <https://www.Communi-com.akhbar-al/236601/ty>

فيفيان عقيقي، باريس 4: الإمعان في الاستدانة وطرده الدولة، جريدة الأخبار، 27/1/2018. الرابط: <https://www.akhbar-al/243854/Community/com.bar>

فيفيان عقيقي، البؤساء والقلّة السعيدة، ستوديو أشغال عامة، 17/10/2021. <https://publicworksstudio.com/ar/articles/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A4%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%84%D9%91%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%8A%D8%AF%D8%A9>

فيفيان عقيقي، ناصر ياسين، خليل جبارة، ليندا مطر، لبنان في العام 2021 وما بعده: 5 معضلات شائكة ستعمّق الانهيارات، مرصد الأزمة، الجامعة الأميركية في بيروت، أيار 2021.

محمد زبيب، مصادر الأزمة، ملحق رأس المال، جريدة الأخبار، 1/10/2018. [kck9EA/gl.goo//:https](https://www.kck9EA.gl.goo/)

محمد زبيب، مصادر الأزمة (2): تكريس نظام الحرب، ملحق رأس المال، جريدة الأخبار، 8/10/2018. [goo//:https GGqEFd/gl](https://www.goo/GGqEFd/gl)

محمد زبيب، مصادر الأزمة [4]: الإعمار الزائف ومشروعه العقاري، ملحق رأس المال، جريدة الأخبار، 22/10/2018. [LJjGs/gl.goo//:https](https://www.LJjGs/gl.goo/)

محمد زبيب، مصادر الأزمة (6): الحلقة الأخيرة من نموذج مُحْتَضَر، ملحق رأس المال، جريدة الأخبار، 5/11/2018.

[DqMEQ7/gl.goo//:https](https://www.DqMEQ7.gl.goo/) محمد زبيب، كلنا في خدمة الدائنين، ملحق رأس المال، جريدة الأخبار، 12/3/2018. [mNt3ye/gl.goo//:https](https://www.mNt3ye.gl.goo/) محمد زبيب، أين ذهبت كلّ هذه الرساميل، ملحق رأس المال، جريدة الأخبار، 29/10/2018. [uW-/gl.goo//:https](https://www.uW-/gl.goo/) Cvx

نجيب عيسى، النظام الضريبي في لبنان وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية، مجلة الجيش اللبناني، العدد 24، نيسان 1998.

هشام صفي الدين، رجالات الاستقلال: الأوليغارشيون الأوائل، المفكرة القانونية، 6/5/2021. الرابط: <https://www.legal-agenda.com/%d8%b1%d8%ac%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%84-%d8%aa%d9%82%d9%84%d8%a7%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%88%d9%84%d9%8a%d8%ba%d8%a7%d8%b1%d8%b4%d9%8a%d9%91%d9%88%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%a3>

وسام اللحام، وجهة نظر قانونية... من يحدّد سعر صرف الليرة اللبنانية؟، جريدة الأخبار، 9/3/2021. الرابط: <https://www.al-akhbar.com/Opinion/301413>

قواعد بيانات:

إدارة الجمارك اللبنانية
إدارة الإحصاء المركزي
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
مصرف لبنان
مجلس الإنماء والإعمار
نقابات المهندسين والمحامين وأطباء الأسنان
وزارة المالية اللبنانية
البنك الدولي
البنك الأوروبي للاستثمار
البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية قسم السكان في الأمم المتحدة UNDESA





- 1 محمد زبيب، مصادر الأزمة، ملحق رأس المال، جريدة الأخبار، 1/10/2018، الرابط: <https://goo.gl/kck9EA>
- 2 سليم نصر، سوسيولوجيا الحرب في لبنان: أطراف الصراع الاجتماعي، دار النهار للنشر، بيروت، 2012.
- 3 سليم نصر، سوسيولوجيا الحرب في لبنان: أطراف الصراع الاجتماعي، دار النهار للنشر، بيروت، 2012.
- 4 فيفيان عقيقي، لبنان الخامس عالمياً في اللامساواة، ملحق رأس المال، جريدة الأخبار، 5/11/2018، <https://goo.gl/4XXstm>
- 5 Lydia Assouad, Rethinking the Lebanese Economic Miracle: The Extreme Concentration of Income and Wealth in Lebanon 2005-2014, World inequality Lab, first version: September 2017, updated version: February 2021, Retrieved on: <https://wid.world/document/rethinking-lebanese-economic-miracle-extreme-concentration-income-wealth-lebanon-2005-2014-wid-world-working-paper-201713>
- 6 هشام صفي الدين، رجالات الاستقلال: الأوليغارشيون الأوائل، المفكرة القانونية، 6/5/2021، الرابط: <https://com.agenda-legal//:https://d9%8%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b3%d8%aa%-d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%aa%d8%b1%d8%ac%com.agenda-legal//:https://d9%91%d9%88%d8%a7%d8%b1%d8%b4%d9%8a%d8%ba%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%88%d9%84%d9%8a%-2%d9%84%d8%a7%d9%84/d8%a7%d9%84%d8%a3%-d9%86>
- 7 محمد زبيب، مصادر الأزمة، ملحق رأس المال، جريدة الأخبار، 1/10/2018، الرابط: <https://goo.gl/kck9EA>
- 8 أحمد سفر، المصارف المتخصصة في لبنان، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في الحقوق، الجامعة اللبنانية - كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية - الفرع الأول، بيروت، 1986
- 9 .Selim Nasr, Backdrop to Civil War: The Crisis of Lebanese Capitalism, Merip Reports, Issue N73, 1978
- 10 .Annuaire des sociétés anonymes libanaises, Beyrouth 1970
- 11 .Selim Nasr, Backdrop to Civil War: The Crisis of Lebanese Capitalism, Merip Reports, Issue N73, 1978
- 12 جورج قرم، الفروع المصرفية في بيروت وأموال البلاد العربية المنتجة للنفط، النهار، 12/4/1975.
- 13 .Emile Ghattas, Lebanon's Financial Crisis in 1966: A Systematic Approach, Middle East Journal, Winter 1971
- 14 .L'économie des pays arabes, mars 1974
- 15 .Selim Nasr, Backdrop to Civil War: The Crisis of Lebanese Capitalism, Merip Reports, Issue N73, 1978
- 16 .Selim Nasr, Backdrop to Civil War: The Crisis of Lebanese Capitalism, Merip Reports, Issue N73, 1978
- 17 .L'économie des pays arabes, Aout 1974
- 18 .L'économie des pays arabes, Aout 1974
- 19 .The Arab Economist, March 1974
- 19 فرنان سنان، واقع الاقتصاد اللبناني وتطوره، بيروت، 1979.
- 20 Pierre Nasrallah et Roland Pringuey, Radioscopie du système bancaire libanais et son adaptation aux opérations d'une place financière internationale", Proche-Orient, Etudes Economiques, Janvier-Avril 1975
- 21 .Selim Nasr, Backdrop to Civil War: The Crisis of Lebanese Capitalism, Merip Reports, Issue N73, 1978
- 22 .Selim Nasr, Backdrop to Civil War: The Crisis of Lebanese Capitalism, Merip Reports, Issue N73, 1978
- 23 .Boutros Labaki, Some Salient Aspects of the Lebanese Economy
- 24 .Selim Nasr, Backdrop to Civil War: The Crisis of Lebanese Capitalism, Merip Reports, Issue N73, 1978
- 25 .Selim et Marlene Nasr, Les travailleurs de la grande industrie dans la banlieue-est de Beyrouth, Beyrouth, mimeo, 1974
- 26 .Selim et Marlene Nasr, Les travailleurs de la grande industrie dans la banlieue-est de Beyrouth, Beyrouth, mimeo, 1974
- 27 لبنان يواجه تنميته، دراسة ووثائق معهد التدريب على الإنماء - إيفرد، ملخص الدراسة الأولى: 1960-1961، بيروت، 1963.
- 28 توفيق كسبار، اقتصاد لبنان السياسي 1948-2002: في حدود الليبرالية الاقتصادية، ترجمة فائق الحريري وزيق والمؤلف، دار النهار للنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2005.
- 29 محمد زبيب، مصادر الأزمة [2]: تكريس نظام الحرب، ملحق رأس المال، جريدة الأخبار، 8/10/2018، الرابط: <https://goo.gl/GGqEFd>
- 30 محمد زبيب، مصادر الأزمة [2]: تكريس نظام الحرب، ملحق رأس المال، جريدة الأخبار، 8/10/2018، الرابط: <https://goo.gl/GGqEFd>
- 31 شربل نحاس، برنامج اقتصادي واجتماعي من أجل لبنان، LCPS، بيروت، 2005.
- 32 نجيب عيسى، النظام الضريبي في لبنان وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية، مجلة الجيش اللبناني، العدد 24، نيسان 1998.
- 33 مصرف لبنان.
- 34 محمد زبيب، مصادر الأزمة [4]: الإعمار الزائف ومشروعه العقاري، ملحق رأس المال، جريدة الأخبار، 22/10/2018، الرابط: <https://goo.gl/>
- 35 وزارة المالية اللبنانية.
- 36 تنحصر هذه النسبة بالدين الحكومي والديون الخاصة للأسر والشركات، ولا تشمل ديون مصرف لبنان. تم احتسابها تبعاً للأرقام التالية: بلغ الدين الحكومي في نهاية العام 2019 نحو 81.3 مليار دولار وفقاً لأرقام وزارة المالية، أما ديون القطاع الخاص فقد بلغت 59.5 مليار وفقاً لأرقام مصرف لبنان، أي ما يشكل مجموعه نحو 140.8 مليار دولار، في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي نحو 52 مليار دولار وفق أرقام البنك الدولي.
- 37 ألبير منصور، الانقلاب على الطائف، مؤسسة دار الجديد، بيروت، 1993.
- 38 وسام اللحام، وجهة نظر قانونية... من يحدد سعر صرف الليرة اللبنانية؟، جريدة الأخبار، 9/3/2021، الرابط: <https://al-akhbar.com/Opinion/301413>
- 39 فيفيان عقيقي، باريس 4: الامعان في الاستدانة وطرد الدولة، جريدة الأخبار، 27/1/2018، الرابط: <https://al-akhbar.com/Community/243854>
- 40 شربل نحاس، برنامج اقتصادي واجتماعي من أجل لبنان، LCPS، بيروت، 2005.





- 41 فيفيان عقيقي، باريس 4: الإمعان في الاستدانة وطرد الدولة، جريدة الأخبار، 27/1/2018. الرابط: <https://al-akhbar.com/Community/243854>
- 42 مصرف لبنان، صافي الأصول الأجنبية في القطاع المالي. الرابط: <https://www.bdl.gov.lb/webroot/statistics/table.php?name=t54-2>
- 43 مصرف لبنان، صافي الأصول الأجنبية في القطاع المالي. الرابط: <https://www.bdl.gov.lb/webroot/statistics/table.php?name=t54-2>
- 44 شربل نحاس، اقتصاد ودولة للبنان، دار رياض الرئيس للنشر، بيروت، 2020.
- 45 فيفيان عقيقي، لبنان في العام 2021 وما بعده: 5 معضلات شائكة ستعمق الانهيارات، مرصد الأزمة، الجامعة الأميركية في بيروت، أيار 2021.
- 46 محمد زبيب، أين ذهبت كل هذه الرساميل؟، ملحق رأس المال، جريدة الأخبار، 29/10/2018. الرابط: <https://goo.gl/uWCvx4>
- 47 قاعدة بيانات البنك الدولي، الرابط: <https://data.worldbank.org/indicator/BX.TRF.PWKR.DT.GD.ZS?locations=LB>
- 48 إدارة الجمارك اللبنانية.
- 49 محمد زبيب، مصادر الأزمة [6]: الحلقة الأخيرة من نموذج مُختصر، ملحق رأس المال، جريدة الأخبار، 5/11/2018. الرابط: <https://goo.gl/>
- DqMEQ7
- 50 محمد زبيب، مصادر الأزمة [6]: الحلقة الأخيرة من نموذج مُختصر، ملحق رأس المال، جريدة الأخبار، 5/11/2018. الرابط: <https://goo.gl/>
- DqMEQ7
- 51 إدارة الإحصاء المركزي، الحسابات الوطنية 2019. الرابط: <http://www.cas.gov.lb/index.php/national-accounts-en>
- 52 أن أوكغ، إيكهارد إرنست، رالف شامي، كونيل فولينكامب، هل هناك مصيدة تصنعها تحويلات العاملين؟، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، أيلول/ سبتمبر 2018. الرابط: <https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2018/09/pdf/chami.pdf>
- 53 محمد زبيب، أين ذهبت كل هذه الرساميل؟، ملحق رأس المال، جريدة الأخبار، 29/10/2018. الرابط: <https://goo.gl/uWCvx4>
- 54 تقارير الحسابات المالية المُدققة الصادرة عن وزارة المالية للأعوام المُمتدة من 1993 إلى 2017. موقع وزارة المالية للعامين 2018 و2019.
- 55 يُعدّ مخطط بونزي شكلاً من أشكال الاحتيال، يقوم على جذب مستثمرين عبر تقديم وعود بتحقيق عوائد كبيرة من دون مخاطر، لكنه يستخدم أموال المستثمرين الجدد لدفع مستحقات المستثمرين السابقين بما يؤدي إلى كسب ثقتهم. يوه مخطط بونزي بأن الأرباح تأتي من نشاط اقتصادي أو مشروع استثماري ما، من دون الإدراك أن مصدر الأرباح يأتي من مستثمرين آخرين. عند الفشل في استقطاب مستثمرين جدد يتوقف التمويل وينهار المخطط. هذا ما حصل في لبنان على نحو أكثر من ربع قرن، إذ جرى استغلال الودائع بالعملة الأجنبية من الخارج بإغرائها بمعدلات الفائدة العالية وثبات سعر الصرف، أي بالعوائد المرتفعة والمخاطر المعدومة. إلا أن هذه الأموال لم توظف في نشاطات تسهم بإنتاج عملات أجنبية جديدة، بحيث كان يتم دفع المستحقات المترتبة عليها باستغلال ودائع جديدة من الخارج. عندما توقف القطاع المصرفي عن استقطاب ودائع جديدة وفي ظل استمرار السياسات نفسها، تراجعت الفوائض المُحققة أو الاحتمالات الموجودة بما أدى إلى انكشاف هذا المخطط الاحتيالي وانهاره.
- 56 Lydia Assouad, Rethinking the Lebanese Economic Miracle: The Extreme Concentration of Income and Wealth in Lebanon 2005-2014, World inequality Lab, first version: September 2017, updated version: February 2021, Retrieved on: <https://wid.world/document/rethinking-lebanese-economic-miracle-extreme-concentration-in-come-wealth-lebanon-2005-2014-wid-world-working-paper-201713>
- 57 مخزون المهاجرين اللبنانيين بين العامين 1990 و2019 وفقاً لقاعدة بيانات الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية قسم السكان، UNDESA
- 58 بطرس لبكي، هجرة اللبنانيين 1850-2018: مسارات عولمة مُبكرة، دار سائر المشرق، بيروت، 2019.
- 59 تنحصر هذه النسبة بالدين الحكومي والديون الخاصة للأسر والشركات ولا تشمل ديون مصرف لبنان. بلغ الدين الحكومي في نهاية العام 2019 نحو 81.3 مليار دولار وفقاً لأرقام وزارة المالية، أما ديون القطاع الخاص فقد بلغت 59.5 مليار وفقاً لأرقام مصرف لبنان، أي 140.8 مليار دولار مجتمعة، في مقابل 52 مليار دولار للناتج المحلي وفق أرقام البنك الدولي.
- 60 معدّل البطالة، إدارة الإحصاء المركزي، الرابط: <http://www.cas.gov.lb/index.php/demographic-and-social-en>
- 61 خطة توزيع الخسائر الحكومية، الحكومة اللبنانية، كانون الثاني 2022.
- 62 قاعدة بيانات البنك الدولي. الرابط: <https://data.worldbank.org/country/LB>
- 63 مؤشر أسعار المستهلك، إدارة الإحصاء المركزي. الرابط: <http://www.cas.gov.lb/index.php/economic-statistics-en>
- 64 إدارة الجمارك اللبنانية.
- 65 محمد زبيب، أين ذهبت كل هذه الرساميل؟، ملحق رأس المال، جريدة الأخبار، 29/10/2018. الرابط: <https://goo.gl/uWCvx4>
- 66 الدين العام يساوي الدين الحكومي البالغ 81 مليار دولار في العام 2019 وفق أرقام وزارة المالية + دين مصرف لبنان الذي يبلغ 69 مليار دولار وفق الخطة الحكومية المقدمة إلى صندوق النقد الدولي. أما الدين الخاص فقد بلغ 59 مليار دولار في نهاية العام 2019 وفق أرقام مصرف لبنان. ما يعني أن الدين العام والخاص بلغ 209 مليارات دولار وهو ما يشكل 4 أضعاف حجم الناتج المحلي البالغ 52 مليار دولار في العام 2019 وفق البنك الدولي.
- 67 Lebanon: Balance Sheet Analysis Pointsto Restructuring of Debt and Financial Sector, Fitch, Feb 2020
- 68 وزارة المالية اللبنانية، تقارير قطوعات الحساب بين العامين 1993 و2019.
- 69 فيفيان عقيقي، باريس 4: الإمعان في الاستدانة وطرد الدولة، جريدة الأخبار، 27/1/2018. الرابط: <https://al-akhbar.com/Community/243854>
- 70 موقع البنك الأوروبي للاستثمار، الرابط: <https://www.eib.org/en/projects/regions/med/lebanon/index.htm>
- 71 World Bank Projects in Lebanon. Link: <https://projects.worldbank.org/en/projects-operations/projects-list?os=0&qterm=lebanon>
- 72 موقع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، الرابط: <https://www.ebrd.com/lebanon.html>
- 73 فيفيان عقيقي، الشراكة مع القطاع الخاص: الدولة تخفي مديونيته والمصارف تحكم قبضتها، الأخبار، 21/8/2017. الرابط: <https://al-akhbar.com/Community/236601>
- 74 فيفيان عقيقي، الشراكة مع القطاع الخاص: الدولة تخفي مديونيته والمصارف تحكم قبضتها، الأخبار، 21/8/2017. الرابط: <https://al-akhbar.com/Community/236601>





Carol Ayat, Bridging the Banking Crisis to Crowdfund Electricity Reform in Lebanon, AUB, 2021. Link: https://www.aub.edu.lb/ifi/Documents/publications/research_reports/2020-2021/20211020_comprehensive_solution_to_the_lebanese_electricity_sector_report_pdf.pdf	75
https://data.worldbank.org/indicator/BX.TRF.PWKR.CD.DT?locations=LB , قاعدة بيانات البنك الدولي، إدارة الجمارك اللبنانية.	76
Investment Policy Review: Lebanon, UNCTAD, 2018. Link: https://unctad.org/system/files/official-document/diaepcb2017d11_en.pdf	77
https://lebanoneconomy.net/wp-content/uploads/2019/03/20181022-1228-full-report-ar.pdf رؤية لبنان الاقتصادية، الحكومة اللبنانية، دراسة، 22/10/2018. رابط الدراسة:	78
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_644726.pdf قطاع التعاونيات في لبنان: ما دوره؟ ما مستقبله؟، دراسة صادرة عن منظمة العمل الدولية، أيلول 2018، رابط الدراسة: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_644726.pdf	79
المصدر نفسه.	80
	81

